ظاهرة الملازمة في النحو العربي
دراسة في أقسام الكلام

د. مدحت يوسف السبع
كلية التربية بالدوادمي - جامعة شقراء

ظاهرة الملازمة في النحو العربي:دراسة في أقسام الكلام

د. مدحت يوسف السبع
كلية التربية بالدوادمي – جامعة شقراء

ملخص البحث:

موضوعُ هذا البحث هو: ظاهرةُ الملازمة في النحو العربي: دراسة في أقسام الكلام. وقد ورد ذكر هذه الظاهرةِ في كتب النحاة القدامى تلميحاً وتصريحاً. ومفهومُ الملازمة في هذا البحث هو: أن يقتصر استعمال اللفظ صرفيا أو تركيبيا على صور محددة بعدما كان يُستعمل في أكثر منها. وهذا الاقتصارُ قد يكون باستعمال صيغة صرفية واحدة لِلَّفظ، أو سمة صرفية، أو يقتصر على شغل موقع نحوي معين، أو يتسم بحالة نحوية ما، أو يستعمل في باب نحوي دون غيره. وقد جاء البحث في خمسة مباحث؛ الأول: الملازمة في الأسماء، والثاني: الملازمة في الأفعال، والثالث: الملازمة في الحروف، والرابع: أسباب ظاهرة الملازمة، والخامس: الآثار المترتبة على ظاهرة الملازمة. وسَبق هذه المباحث المقدمة، وتلاها الخاتمةُ، وأخيرا جاء فهرس المصادر والمراجع. وكان من أهم نتائج هذا البحث الآتي:

- تعدّ ظاهرة الملازمة شهادة تفوق وجدارة للفكر اللغوي العربي؛ إذ كشفت عن أن النحاة واللغويين العرب لم يغفلوا – مطلقا– جانب المستوى الاستعمالي للألفاظ في التقعيد اللغوي؛ بل راعوه، وحظي بخصوصية النظر والتقعيد، وهم في ذلك سلف لمن ينادي به – حديثا – في الغرب أو الشرق.
- أثبت البحث أن للملازمة آثارا متنوعة على التراكيب العربية؛ تبدأ من تغير الشكل الكتابي كما حدث في (حبذا)، حيث اتصل المتلازمان كتابةً بعد الملازمة تركيبياً، وتصل إلى تغير الصفات التركيبية، حيث جاز حذف الفاعل أحيانا، وبين الدرجتين آثار أخرى.

مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، وصلاة وسلاما على نبيه الصادق الأمين، وبعدُ فموضوع هذا البحث هو: ظاهرة الملازمة في النحو العربي: دراسة في أقسام الكلام.

وقد ورد ذكر هذه الظاهرة في كتب النحاة تلميحا وتصريحا، يقول سيبويه: " وبعض الأعلام يدخله لام التعريف، وذلك على نوعين: لازم وغير لازم، فاللازم في نحو النجم للثريا والصعق."(١)

وقد رأى ابن مالك أن الفعل (عاج بمعنى انتفع) ملازم للنفي ماضيا ومضارعا، يقول عن أحد شروط ما تصاغ منه صيغتا التعجب "أن يكون الفعل مثبتا؛ فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي، نحو: ما عاج بالدواء، أي ما انتفع به، ومضارعه يعيج ملازم للنفي أيضا."(٢)

ومفهوم الملازمة في هذا البحث هو: أن يقتصر استعمال اللفظ صرفيا أو تركيبيا على صور محددة بعدما كان يُستعمل في أكثر منها.

وهذا الاقتصار قد يكون باستعمال صيغة صرفية واحدة للفظ ، أو سمة صرفية، أو يقتصر على شغل موقع نحوي معين، أو يتسم بحالة نحوية ما، أو يستعمل في باب نحوي دون غيره.

فمما يلازم صيغة صرفية واحدة بعضُ أخوات (كاد)، يقول صاحب (شرح التصريح) عن (كاد) وأخواتها :"وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع."(٣).

ومما يلازم سمة صرفية، وهي التأنيث، كلمة (الإبل) ؛ لأنها اسم جمع لغير العاقل " الإِبِلُ والإِبْلُ، الأخيرة عن كراع، معروف، لا واحد له من لفظه، قال الجوهري: وهي مؤَنثة

---

(١) الكتاب، (سيبويه) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى للطبع والنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م : ١/ ٢٩

(٢) شرح التصريح، للشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٢٥هـ: ٢/ ٩٢

(٣) شرح التصريح: ١/ ٢٠٧، ٢٠٨

لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين، فالتأنيث لها لازم."[1]

ومما يلازم موقعا نحويا، وهو الصدارة، أسماء الاستفهام والشرط، يقول الرضي عما له الصدارة "ومنها الأسماء التي فيها معنى الاستفهام أو الشرط، نحو: هند من يضربها أضربه، وأيكم يضربها".[2]

ومما يلازم حالة نحوية، وهي الإضافة، لفظ (ذو) بمعنى صاحب "و(ذو) حالة إفرادها ملازمة للإضافة لغير الياء من أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفات."[3]

ومما يلازم بابا نحوياً، وهو النداء، أبنية: (مفعلان، وفعل، وفعال) إذا دلّت على السبّ "وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء، والغالب فيه السب. ومن الأبنية المختصة بالنداء: كل ما هو على فعل في سب المذكر، وفعال في سب المؤنث، نحو: خبث ولكع، وخباث ولكاع."[4]

وقد آثرت استعمال مصطلح (الملازمة) دون مصطلح (اللزوم)؛ تجنباً لما لمصطلح (اللزوم) من دلالة صرفية غالبة، والتي هي ضد التعدي؛ إذ سينصرف ذهن القارئ إلى هذه الدلالة الصرفية الضيقة غير المقصودة هنا.

وكذلك تركت استعمال مصطلح (الثبات) تعبيراً عن هذه الظاهرة؛ لأنه مصطلح غير واضح في أساليب النحاة وضوحَ مصطلح (الملازمة)، ولأنه قد يكون غير معبر عن الظواهر التركيبية تعبيره عن الظواهر الصرفية؛ فإذا جاز – صرفيا – استعمال: ثبات السمة الصرفية أو الصيغة، فليس بمستساغ – تركيبيا – استعمال: ثبات الموقع النحوي أو ثبات الوظيفة النحوية، لما قد يُفهم – خطأً – من أن الموقع نفسه هو الثابت، أو الوظيفة

---

(١) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط١، بدون تاريخ: أبل

(٢) شرح الرضي على الكافية: للرضى الاستراباذي، تحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ود. يحيى بشير المصري ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٤ ، ٥٢٥

(٣) شرح التصريح: ١/ ٦٣

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ٥١٠

نفسها، في حين أن المقصود – حقيقةً – هو ثبات شغل لفظ لهذا الموقع أو لهذه الوظيفة.

أما مصطلح (الاختصاص) فقد آثرت عدم إطلاقه في عنوان هذا البحث؛ لأن هذا مصطلح نحوي، له دلالة محددة، لا تنطبق معها فكرة هذا البحث؛ إذ إنها أعم.

وحثني على تناول هذا الموضوع بالدراسة عدد من الأمور، هي:

١- الرغبة في استيعاب ركيزة من ركائز النظرية اللغوية في الفكر اللغوي العربي القديم، وهي الاعتداد بمستوى الاستعمال اللغوي للألفاظ في التنظير القواعدي؛ حيث إنهم فرقوا قواعديا – طيلة فترة التنظير اللغوي القديم – بين دور الكلمة ذات الذيوع والانتشار وغيرها التي لم تحظ بما حظيت به سابقتها؛ فأردت أن أكشف عن هذا الدور الذي ما أعطاه الدرس التركيبي العربي الحديث حقه.

٢- تتبع الملازمات التي نادى بها النحاة، ومحاولة الإحاطة بها على اختلاف مجالات تناولها؛ صرفيا وتركيبيا، ومعرفة مدى اتساق الفكر النحوي العربي فيما نادى به من ملازمات.

٣- الكشف عن التأثير والتأثر بين هذه الصور من الملازمات؛ فما العلاقة بين الملازمة الصرفية وملازمة بعض الألفاظ لباب نحوي بعينه، وما علاقة ما سبق بالملازمة التركيبية، سواء كانت ملامةَ رتبة أو ملازمة حالة إعرابية أو غيرهما.

٤- محاولة تبيُّن أسباب القول بالملازمة صرفيا وتركيبيا.

٥- معرفة الآثار التركيبية المترتبة على القول بالملازمة صرفيا وتركيبيا.

وقد بذلت قصارى جهدي لأجد أحدا درس ظاهرة الملازمة درسا نحويا مستقلا، فلم أصل لبغيتي، إلا ما تناثر في مباحث النحو العربي من حديث عن ألفاظ لازمت بابا نحويا بعينه، أو لفظة تلازم اشتقاقا صرفيا ما.

ونظراً لكون هذا البحث يدرس ظاهرة الملازمة التي تدل على طول الاقتران، ووسْم لفظة أو تركيب بالملازمة يقتضي اعتياد استعماله على هذا الوجه دون غيره؛ لجأت – في دراستي – إلى مؤلفات متأخري النحاة إلا قليلا؛ إذ إنهم أعطاهم تأخرهم ميزة رصد طول

فترة اقتران لفظ لحالة صرفية أو تركيبية، ومن ثم أتيحت لهم – أكثر من غيرهم – فرصة الانتباه لهذه الملازمة والاقتران الاستعمالي الطويل الأمد نسبيا.

وقد قمت بجمع مادة البحث، وتصنيفها، وقد جاءت في خمسة مباحث، الأول: الملازمة في الأسماء، والثاني: الملازمة في الأفعال، والثالث: الملازمة في الحروف، والرابع: أسباب ظاهرة الملازمة، والخامس: الآثار المترتبة على ظاهرة الملازمة.

وسبق هذه المباحث المقدمة، وتلاها الخاتمةُ، وذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأخيرا جاء فهرس المصادر والمراجع.

وقد حرصت طيلة هذه الدراسة على تحري الدقة في البحث، ونقاء العبارة في التعبير، واتزان الموقف في المناقشة، ولكن لا أزعم أني بلغت في ذلك مبلغه، وحسبي أني قدمت النية الصالحة، وأردفتها جهداً يؤكد صدقها قدر طاقتي، ويبقى في صدور الكرام دوما سعة لقبول عذر المعتذر؛ لما جُبل عليه الإنسان من قصور.

﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[1]

* * *

(١) سورة البقرة : ٢١٣

المبحث الأول: الملازمة في الأسماء

للملازمة في الأسماء ثلاث صور، هي:

أولا– الملازمة الصرفية:

تلازم بعض الأسماء حالة صرفية، ولا تخرج عنها في الاستعمال اللغوي، ومن ذلك:

١– ملازمة التنكير:

في اللغة ألفاظ تلازم التنكير، ولا تكتسب التعريف أو التخصيص بإضافتها إلى معرفة، وتسمى هذه بالألفاظ المبهمة أو الموغلة في التنكير.

وعرّف عباس حسن المبهم بأنه " اللفظ المتوغل في الإبهام هو الذي لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه، وإنه في أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفا إلا بأمر خارج عن الإضافة، كوقوع كلمة (غير) بين ضدين معرفتين." (١)

ومن هذه الألفاظ: مثل، وغير، وشبه "ثانيهما ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه."(٢)

وأضاف إليها الرضي ألفاظا أخرى، يقول: " بعض الأسماء قد توغل في التنكير، بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية، نحو: غيرك، ومثلك، وكل ما هو بمعناها من: نظيرك، وشبهك، وسواك، وشبههما." (٣)

وحاول عباس حسن أن يجمع أكبر عدد مما ورد في قوله:"ومن الألفاظ السماعية المتوغلة في الإبهام: (شِبهك – ضَربك – تِربك – نحوك – نِدّك)، وكلها بمعنى نظيرك في علم أو سنّ أو نحوهما، و(خدنك بمعنى صاحبك)، و(شَرعك – قَدْك – وقَطْك) والثلاثة بمعنى حسبك. ولا يقاس على هذه الألفاظ غيرها مما لم يرد به السماع." (٤)، وذكر منها – أيضا – قبل، وبعد، وسوى،(٥) وحسب، وناهيك.(٦)

---

(١) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط١١، بدون تاريخ: ٣/ ٢٥، هامش: ٤

(٢) حاشية الصبان على (شرح الأشموني)؛ محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ: ٢/ ٢٤٤

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص ٨٨٣

(٤) النحو الوافي: ٣/ ٢٦

(٥) النحو الوافي: ٣/ ٢٥

(٦) النحو الوافي: ٣/ ٢٦

وتلازم بعض أسماء الأفعال التنكير،مثل: وهاً وويهاً "وما نون من هذه الأسماء النائبة عن الأفعال تنوين تنكير فهو نكرة، وقد التزم ذلك التنكير في: وها وويها كما التزم في تنكير نحو: أحد وعريب."[1]

٢– ملازمة التذكير:

في اللغة أبنية وألفاظ تلازم التذكير، ومن ذلك:

أ – صيغة (فعول) بمعنى فاعل:

تلازم صيغة (فعول) بمعنى فاعل غالبا التذكير "فهذه الصيغة – في الأغلب – لا تلحقها علامة تأنيث، وإنما تلازم التذكير إفرادا وتثنية وجمعا... تقول هذا رجل صبور– هذه فتاة صبور – هذان رجلان صبوران– هاتان فتاتان صبوران– هؤلاء رجال صبر – وفتيات صبر."[2]

وإن كان مجمع اللغة العربية القاهري أجاز أن تلحقها التاء المربوطة حال التأنيث، استنادا لما ورد عن سيبويه وابن مالك والسيوطي والرضي، يقول: "يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل."[3]

ب – اسم الجنس الجمعيّ:

اسم الجنس الجمعيّ، الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة الدالة على الوَحدة، يلازم مفرده صيغة واحدة، ويفرق بين المذكر والمؤنث عن طريق النعت " لا يصح أن يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء المربوطة للتأنيث، فلا يقال– في الغالب – للمفردة المؤنثة: حمامة – بطة – شاة، ولا يقال للمفرد المذكر: حمام – بط – شاء، منعا للالتباس في كل ذلك، وإنما يلزم مفرده صورة واحدة في التأنيث والتذكير يجيء بعدها النعت الدال على النوع، فيقال: حمامة أنثى، وحمامة ذكر."[4]

---

(١) شرح التصريح: للشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٢٥هـ: ٢/ ٢٠٠

(٢) النحو الوافي: ٣/ ٤٤٦

(٣) في أصول اللغة: ٧٤

(٤) النحو الوافي: ٣/ ٤٤٩

ج – الصفات الخاصة بالأنثى:

بعض الصفات التي تطلق على المرأة دون الرجل تلازم التذكير، ولا تتصل بها تاء التأنيث، وذلك لانتفاء فائدتها، وهي الفرق بين المذكر والمؤنث، ومن ذلك: بغيّ وصفاً للمرأة "والبِغاءُ جمع بَغِيٍّ، ولا يقال: بغِيَّة"[1]، لأن صفة (بغيّ) خاصة بالمؤنث، قال اللحياني: "ولا يقال رجل بَغي"[2].

وهذه الصفة لا تلازم التذكير إذا كان حال ممارسة الصفة، وإنما يجوز أن تلزمها التاء في هذه الحالة، يقول سيبويه:"وزعم الخليل رحمه الله أن"السماء منفطر به"[3] كقولك (معضَّل) للقطاة، وكقولك (مرضع) للتى بها الرضاع، وأما (المنفطرة) فيجيء على العمل، كقولك منشقة، وكقولك مرضعة للتى ترضع"[4]

وقد اختلف البصريون والكوفيون في منع الصفة الخاصة بالمؤنث من الصرف إذا وُصف بها مذكر، فالبصريون لا يمنعونها من الصرف لأنها صفة لمذكر وُصف بها المؤنث لما أُمن اللبس"إذا سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث وظلوم وجريح، فالبصريون يصرفونه بناء على أن هذه أسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحملا على المعنى."[5]

في حين أن الكوفيين يمنعونها من الصرف لأنها صفة لمؤنث لم تحتج إلى التاء الفارقة بين المؤنث والمذكر لاختصاصها بوصف المؤنث"والكوفيون يمنعونه بناء على مذهبهم أن نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنث، والتاء إنما تدخل للفرق."[6]

---

(١) لسان العرب: بغي

(٢) لسان العرب: بغي

(٣) سورة المزمل: ١٨

(٤) الكتاب: ٢/ ٤٧، ٤٨

(٥) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م: ٣/ ٣٣٣

(٦) الأشباه والنظائر: ٣/ ٣٣٣

٣- ملازمة الإفراد والتذكير:

تلازم (ذا) من (حبذا) و(لا حبذا) الإفراد والتذكير مهما اختلف المخصوص بالمدح أو الذم " ويجب في (ذا) أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير أيا كان المخصوص."[١]، ويؤكد الخليل أنه لا يجوز تأنيثه" ألا ترى أنك تقول للمؤنّث حبّذا، ولا تقول حبّذة، لأنه صار مع (حبّ) على ما ذكرتُ لك، وصار المذكّر هو اللازم لأنه كالمثَل."[٢]، وفي (الأشباه والنظائر) نفي لجواز تثنيته أو جمعه فضلا عن تأنيثه "جعلوا (ذا) في (حبذا) بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث."[٣]. ومن ثم يقرر الغلاييني أن:"(ذا) في حبذا تلتزم الإفراد والتذكير في جميع أحوالها، وإن كان المخصوص بالمدح بخلاف ذلك."[٤]

وكذلك يلازم أفعل التعجب الإفراد والتذكير دوما، ويشبهه في ذلك أفعل التفضيل إن كان مضافا إلى نكرة أو مجرداً من (أل) والإضافة، فإنه لا يطابق موصوفه "وإن لمنكور يُضف أفعل التفضيل أو جُرِّد من (أل) والإضافة أُلزم تذكيراً وأن يُوحدا."[٥]. ويعلل ذلك المحشي بقوله:"لأن المجرد أشبه بأفعل في التعجب، وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث ، والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير."[٦]

٤- ملازمة الجمع :

وردت في العربية ألفاظ لازمت صيغة الجمع، ولم يستعمل لها مفرد، ومن ذلك : أبابيل وعبابيد وعباديد وشماطيط وشعاليل وأعراب وأوزاع. وهذه الجموع إما موضوعة على صيغة خاصة بالتكسير، أو موضوعة على صيغة غالبة فيه.

أ – ألفاظ موضوعة على صيغة خاصة بالتكسير:

---

(١) حاشية الصبان: ١/ ٤١.

(٢) الكتاب : ١/ ١٢٨

(٣) حاشية الصبان: ١/ ٤١.

(٤) جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت،ط ٨، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م : ٧٤

(٥) حاشية الصبان: ٣/ ٤٧

(٦) حاشية الصبان: ٣/ ٤٧

لازمت ألفاظ: (أبابيل، عَبابِيد، وعباديد، وشَماطِيط، وشَعالِيل) صيغة الجمع، ولم يستعمل منها غيره، وإن كانت هذه الجموع ليست أصيلة في جمع التكسير، ولكنها ملحقة به؛ لأنها جاءت على صيغة خاصة بالتكسير، ولكن ليس لها مفرد" فمن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير، وليس له مفرد: شماطيط، وعباديد، وعبابيد."[1]

واختلف في كون أبابيل ملازمة الجمع أو أن لها مفردا، واختلف الذين حاولوا إثبات مفرد لها في تعيينه.

فمن الذين يرون أنها تلازم الجمع، ولا مفرد لها، أبوعبيدة والجوهري والأخفش، ورد في (اللسان):" وذهب أبو عبيدة إلى أن الأبابيل جمع لا واحد له بمنزلة عَبابِيدَ وشَماطِيطَ وشَعالِيلَ... وقال الجوهري: ولم أجد العرب تعرف له واحداً... وقال الأخفش: يقال جاءت إبلك أبابيل؛ أي فِرَقاً، وطير أبابيل، قال: وهذا يجيء في معنى التكثير، وهو من الجمع الذي لا واحد له."[2]

وحاول البعض أن يثبت لها مفردا، ومنه" وقيل: الأَبابيلُ جماعةٌ في تَفْرِقة، واحدها إِبّيلٌ وإِبَّوْل... وزَعم الرُّؤَاسي أَن واحدها إِبَّالة... ولو قيل واحد الأَبابيل إيبالة كان صواباً كما قالوا دينار ودنانير."[3]

وواضح أن من حاول إثبات مفرد لـ(أبابيل) اتخذ القياس سبيلا، وليس معه دليل من سماع؛ لأن السماع لم يرد به؛ ولذلك قال الجوهري: "ولم أجد العرب تعرف له واحداً"[4]

والتوسع اللغوي ضرورة عصرية، تعين اللغة على مواجهة موجات الألفاظ التي ينتجها التقدم الحضاري العالمي، حتى لا تقف متحجرة فتموت. ولكن البحث يسجل – هنا – أن العرب ما استعملت لفظ (أبابيل) إلا جمعا، وكذلك عَبابِيد، وعباديد، وشَماطِيط، وشَعالِيل.

---

(١) النحو الوافي: ٤/ ٦٧٩

(٢) لسان العرب: أبل

(٣) لسان العرب: أبل

(٤) لسان العرب: أبل

ب – ألفاظ موضوعة على صيغة غالبة في جمع التكسير:

من الألفاظ التي تلحق بجمع التكسير؛ لأنها جاءت على صيغة غالبة فيه كلمة (أعراب) "ومن أمثلة الموضوع على صيغة غالبة في التكسير، وليس له مفرد: أعراب"[١]، فكلمة أعراب تلازم الجمع، ولا مفرد لها "الأَعْرابُ منهم: سُكَّانُ البادية، لا واحدَ له، ويُجْمَعُ: أعاريبَ."[٢] وليس مفردها كلمة (عرب)؛ فعرب اسم جنس "وعرب اسم جنس، وليس مفردا له."[٣]

ومثلها كلمة (أوزاع)؛ فهي ملازمة صيغة الجمع، ولا يستعمل منها المفرد ولا المثنى "وَزَّعه يُوَزِّعُه تَوزِيعاً، ومن هذا أُخِذَ الأَوزاعُ، وهم الفِرَقُ من الناس، يقال أَتَيْتُهم وهم أَوْزاعٌ؛ أَي مُتَفَرِّقُون...وبها أَوزاعٌ من الناس وأَوْباشٌ؛ أَي فِرَقٌ وجماعات، وقيل: هم الضُّرُوب المتفرَّقون، ولا واحد لأَوزاع"[٤]، ويقول الوسيط: "(الأوزاع) الجماعات والضروب المتفرقون والبيوت المنتبذة عن مجتمع الناس، لا واحد لها"[٥]

ومما سبق يتضح أن ألفاظ: (أبابيل وعبابيد وعباديد وشماطيط وشعاليل وأعراب وأوزاع) ملازمة الجمع "فتلك الصيغ الموضوعة على وزن يخص جمع التكسير أو يغلب فيه؛ تدخل في عداد جمع التكسير، بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقي لها"[٦].

٥– ملازمة التأنيث:

تلازم كلمة (الإبل) التأنيث؛ لأنها اسم جمع لغير العاقل " الإِبِلُ والإِبْلُ، الأَخيرة عن كراع، معروف، لا واحد له من لفظه، قال الجوهري: وهي مؤَنثة لأَن أَسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إِذا كانت لغير الآدميين؛ فالتأنيث لها لازم."[٧]

---

(١) النحو الوافي: ٤/ ٦٧٩

(٢) القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروز ابادى، دار الحديث، بدون تاريخ: عرب

(٣) شرح التصريح: ١/ ٢٨١

(٤) لسان العرب: وزع

(٥) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط ٤، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م: وزع.

(٦) النحو الوافي: ٤/ ٦٧٩، ٦٨٠

(٧) لسان العرب: أبل

٦- الجمود والاشتقاق:

قد يُشترط في بعض الأبواب النحوية عكس ما يشترط في غيرها؛ فيشترط في عطف البيان الجمود ويشترط في النعت الاشتقاق "فإن العرب يشترطون في باب شيئا، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط."[١]

فعطف البيان جامد، في حين أن النعت مشتق" اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت. ومن الوهم في الأول قول الزمخشري في (ملك الناس، إله الناس) إنهما عطفا بيان، والصواب أنهما نعتان."[٢]

ولذلك رجح الصبان إعراب الجامد بعد اسم الإشارة عطف بيان"من الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة ، نحو: مررت بزيد هذا، وبهذا العالم، ونعته مصحوب (أل) خاصة؛ فإن كان جامدا محضا، نحو: بهذا الرجل، فهو عطف بيان على الأصح."[٣]

وما سبق يبين أن هذه الملازمة مبنية على الأصح كما أورد الأشموني في النص السابق، وهذا يبين التجاوز في قول بعض الباحثين: "لا خلاف بين النحويين أن العطف لا يكون إلا جامدا، كما أن النعت لا يكون إلا مشتقا."[٤]

٧- ملازمة المصدرية:

المصدر (هياط) أميت فعله، وأصبح لا فعل له، ومن ثم فهو ملازم المصدرية" وقد أُميت فعل الهياط."[٥]

---

(١) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة سنة ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م : ٦٥٣/٢

(٢) مغني اللبيب: ٦٥٣/٢

(٣) حاشية الصبان: ٣ / ٧٢

(٤) الفرق بين عطف البيان والبدل ، سلوى محمد عمر عرب، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة الدراسات اللغوية، مج ٥، ع ٤ : ص ٧٢، شوال – ذو الحجة ١٤٢٤هـ / يناير – مارس ٢٠٠٤م: ص ٧٢

(٥) لسان العرب: هيط. وقد اختلف في معناه "وهِياط ومِياطٍ، أي في ضِجاجٍ وشَرّ وجَلَبة، وقيل: في هياطٍ ومياطٍ في دُنُوّ وتَباعُد. والهِياطُ والمُهايطةُ: الصِّياح والجَلَبة ... قال الفراء الهياط أَشدُّ السَّوْقِ في الوِرْد،

٨- ملازمة الواو آخراً:

(ذو) الطائية ثابتة البنية، فهي جامدة " ومن الجامد الموضوع كذلك: كل موصول فيه الألف واللام، كالذي، والتي، وفروعهما، و (ذو) الطائية"[١]

وتلازم الواو آخراً (ذو) الطائية "التي في لغة طيئ لا يجوز فيها (ذي) ولا (ذا)، ولا تكون إلا بالواو. وليس كذلك التي بمعنى صاحب"[٢].

وهي من المبنيات، وتقدر الحركات على آخرها " تكون مبنية، وآخرها الواو رفعا ونصبا وجرا"[٣]

وإن كان الرضي يبين أن ما سبق ذكره عن (ذو) هو الأكثر، وورد قليلا غيره"الأكثر أن (ذو) الطائية لا تتصرف... وفي (ذو) الطائية أربع لغات: أشهرها ما مر، أعني عدم تصرفها مع بنائها، والثانية حكاها الجزولي: ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه، وذات مضمومة التاء لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه، والثالثة حكاها أيضا، وهي كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث: ذوات مضمومة في الأحوال الثلاث، والرابعة حكاها ابن الدهان، وهي تصريفها تصريف (ذو) بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها، حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب، وكل هذه اللغات طائية"[٤]

ثانيا – الملازمة التركيبية:

تقع في الأسماء عدة صور من الملازمة التركيبية، ومن ذلك:

١- ملازمة الصدارة:

أ- أسماء الاستفهام والشرط:

والمِياطُ أشدُّ السوق في الصَّدَر، ومعنى ذلك بالمجيء والذهاب. اللحياني: الهياط الإقبال، والمياط الإدْبار. غيره: الهِياطُ اجتماع الناس للصلح، والمياطُ التفَرُّق عن ذلك."(اللسان: هيط)

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص ٩٧٤

(٢) الأشباه والنظائر: ٤/ ٣٠

(٣) شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل، توزيع دار صعب، بدون تاريخ: ١/ ٤٥

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ١، ص ٢١٩، ٢٢٠

تلازم أسماء الاستفهام والشرط الصدارة في جملتها، يقول الرضي عما له الصدارة "ومنها الأسماء التي فيها معنى الاستفهام أو الشرط، نحو: هند من يضربها أضربه، وأيكم يضربها".[1]

ب- (ما) في أسلوب التعجب:

تلازم (ما) في أسلوب التعجب الصدارة "وفعلُ التعجبِ جامدٌ، فهو شبِيهٌ بالحرف، فلا يعمل فيما قبله، لا سيما وبينهما ما التعجبية ولها الصَّدْرُ"[2]

ج – القسم:

يلازم القسم الصدارة في جملته، يقول الرضي عما له الصدارة "وكذا جواب القسم، لا يعمل فيما قبل القسم، فيجب الرفع في: زيد والله لا أضربه، لأن القسم له الصدر لتأثيره في الكلام".[3]

د- كم الخبرية:

تلازم (كم) الخبرية الصدارة في جملتها، إلا إذا سبقت بحرف جر"ومن الواجب تصدرها (كم)، نحو: زيد كم ضربته."[4]

٢- ملازمة الرتبة:

يلازم الاسم رتبته، ولا يجوز له التقدم ولا التأخر في حالات، منها:

أ- ملازمة التمييز التأخر عن عامله:

يلازم التمييز التأخر عن عامله، ولا يجوز تقدمه عليه، إذا كان العامل جامداً، سواء كان فعلا أو اسما "لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما جامدا كرطل زيتاً، أو فعلا

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٤ ، ٥٢٥

(٢) شرح شذور الذهب: للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصارى المصرى، توزيع دار الأنصار، ط ١٥، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م: ٥٤٧

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٤ ، ٥٢٥

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٣ ، ٥٢٤

جامدا، نحو: ما أحسنه رجلا، لأن الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه."[1]

ب- ملازمة الترتيب الأصلي في الجملة العربية:

قد يُضطر إلى ملازمة الترتيب الأصلي في الجملة العربية، فيتقدم الفاعل ويتأخر المفعول، ويتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، وذلك إذا خيف اللبس "وينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في : ضرب موسى عيسى، فيكون المقدم هو المسند إليه"[2].

ج- ملازمة الترتيب بين العامل والمعمولات:

لا يتقدم معمول (أفعل) التعجب أو التفضيل على صيغة التعجب أو التفضيل " واحترز به أيضا عن الاسم الذى بعده فعل التعجب، لأنه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه، نحو: زيد ما أحسنه وأحسن به، وكذا: أفعل التفضيل في نحو: زيد أنت أكرم عليه أم عمرو".[3]

وفي أسلوب الاستثناء بـ(إلا) يلازم معمولها التأخر عليها في جملتها "لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها"[4]

وفي أسلوبي المدح والذم :حبذا ولا حبذا يُلتزم بالرتبة، ولا يقدم المخصوص بالمدح أو الذم"اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا، لذا لا يتقدم بحال."[5]

د- ملازمة الترتيب بين المفعولات:

في الجمل التي بها أفعال تنصب أكثر من مفعول به يراعى الترتيب بين المفعولات، والملاحظ أن ما هو أصل يتقدم ما هو فرع ؛ ولذلك التُزم تقديم بعض المفعولات على بعض، ففي حالة الفعل الناصب لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر يقدم ما أصله المبتدأ، وإذا لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر يقدم الفاعل معنى، وفي حالة كون المفعول الأول

---

(١) شرح التصريح: ٤٠٠/١.

(٢) شرح التصريح: ٢٩٢/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٤ ، ٥٢٥

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٤ ، ٥٢٥

(٥) الأشباه والنظائر: ٣/ ١٣٨.

غير مقيد بحرف جر (مسرحًا) والآخر مقيدا بحرف جرّ يُقدم المسرح "لبعض المفاعيل الأصالة في التقديم على بعض آخر، وأصالة المفعول إما بكونه مبتدأ في الأصل والآخر خبر كما في باب (ظن)، أو بكونه فاعلا في المعنى والآخر مفعول معنى كما في باب (أعطى)، أو بكونه مسرحًا - أي مطلقًا لم يتقيد بجار لفظًا أو تقديرًا والآخر مقيد بحرف جر لفظًا أو تقديرًا - كما في باب اختار، فيتقدم كل من المبتدأ في الأصل، والفاعل معنى، والمسرح على غيره"[1].

٣- ملازمة الحذف:

أ- ملازمة حذف الخبر بعد (لولا) و(لوما):

تدخل كل من (لولا) و(لوما) على الجملة الاسمية، فإن كانتا لامتناع الوجود ؛ فإنهما يدخلان على المبتدأ "لولا ولوما يلزمان الدخول على المبتدأ إذا عقدا الامتناع بالوجود، أي ربطا الامتناع بالوجود، بحيث يمتنع شيء بسبب وجود آخر."[2]

أما الخبر فاختلف فيه، فيحذف مطلقا إذا كان كونا عاما "دخولهما على مبتدأ محذوف الخبر وجوبا."[3]. وأما إذا كان كونا خاصا، فإن لم يُعلم وجب ذكره، وإن عُلم جاز ذكره أو حذفه، ويوضح الرضي تفصيل الاختلاف في حذف الخبر بقوله:" وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف، ولا بلولا لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافا لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول: (لو لا زيد قائم) ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ،

---

(١) شرح التصريح: ٣١٣/١، والظواهر اللغوية : ٢٦٣

وقد تحدث مخالفة لذلك وجوبا في حالات، هي:

- أن يكون المفعول الأول (الفاعل في المعنى) محصورا، نحو: ما أعطيت المكافأة إلا المستحق.
- أن يكون المفعول الأول (الذي هو الفاعل معنى) مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثاني، نحو: أسكنت البيت صاحبه.
- أن يكون المفعول الثاني ضميرا متصلا، والأول (أي: الفاعل المعنوي) اسما ظاهرا، نحو: القلم أعطيته كاتبا.

(٢) النحو الوافي: ٤ / ٥١٦ ، هامش:١

(٣) النحو الوافي: ٤ / ٥١٥

فتقول (لو لا قيام زيد لأتيتك) أو تدخل أن على المبتدأ فتقول (لو لا أن زيدا قائم) وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلا يثبت محذوفا، على الخلاف السابق في فصل (لو). وذهب الرماني وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه، وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم نحو (لو لا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة)، ويجوز الأمران إن علم."[1]

ب- ملازمة حذف أحد معمولي (لات):

يلازم الحذف اسم (لات) أو خبرها، يقول عنها سيبويه:"ولم تستعمل إلا مضمرا فيها."[2]، والأكثر حذف الاسم "فإذا وليها (حين)، فنصبه أكثر من رفعه، ويكون اسمها محذوفا، و (حين) خبرها؛ أي: لات الحين حين مناص، ... وإذا رفعت (حين) على قلته، فهو اسم (لا)، والخبر محذوف، أي: لات حين مناص حاصلا. ولا تستعمل إلا محذوفة أحد الجزأين، هذا قول سيبويه."[3] وإن كان قد ثبت ندور استعمالها دون حذف[4].

ج – ملازمة حذف العامل في أسلوب الاختصاص:

في أسلوب الاختصاص يلازم عامل المنصوب على الاختصاص الحذف"من المفعولات التي التُزِمَ معها حذفُ العامل المنصوبُ على الاختصاصِ"[5]

---

(١) مغني اللبيب: ١/ ٣٠١، ٣٠٢

(٢) الكتاب: ١/ ٢٨

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص ٨٦٨

(٤) شرح التصريح: ١/ ٢٠٠، ٢٠١

وقد تحدث مخالفة لذلك وجوبا في حالات، هي(٤):

– أن يكون المفعول الأول (الفاعل في المعنى) محصورا، نحو: ما أعطيت المكافأة إلا المستحق.

– أن يكون المفعول الأول (الذي هو الفاعل معنى) مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثاني، نحو: أسكنت البيت صاحبه.

– أن يكون المفعول الثاني ضميرا متصلا، والأول (أي: الفاعل المعنوي) اسما ظاهرا، نحو: القلم أعطيته كاتبا.

(٥) شرح شذور الذهب: ١/ ٢٨٢

٤- ملازمة النفي:

في أسلوب الاستثناء بـ(لا يكون) تلازم أداة النفي (لا) هذا الأسلوب، ولا تحل أداة نفي أخرى مكانها، من (ما) أو (لم) أو غيرهما من حروف النفي " ولا يستعمل موضع (لا يكون) غيره، نحو: ما كان، ولم يكن، ونحو ذلك."[١]

والملازمة نفسها في أسلوب الذم: (لا حبذا)، حيث تلازم (لا) النافية هذا الأسلوب، ولا يُستعاض عنها بأداة نفي أخرى.

٥- ملازمة النفي أو شبهه:

وردت ألفاظ تلازم النفي أو شبهه، ومن ذلك:

أ- الظرف (عوض):

عوضُ ظرف غير متصرف، يستغرق المستقبل أو الماضي " عَوْضُ، مُثَلَّثَةَ الآخِرِ مَبْنِيَّةً: ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ المُسْتَقْبَلِ فقط، لا أُفَارِقُكَ عَوْضَ، أو الماضِي أيضاً، أي: أبداً، يقالُ: ما رأيتُ مِثْلَهُ عَوْضَ."[٢]

وهو مسبوق دوما بنفي "(عوض) ظرف لاستغراق المستقبل مثل (أبدا)، إلا أنه مختص بالنفي"[٣]

وقد يسبق بشبه نفي "وعوض: ظرف لاستغراق الزمان المستقبل غالبا، ولا يكاد يستعمل إلا بعد نفي أو شبهه."[٤]

ب - الظرف (قَطُّ):

الظرف (قَطُّ) غير متصرف، ولا يستعمل إلا مسبوقا بنفي أو شبهه، فهو "ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختص بالنفي، يقال (ما فعلته قط)"[٥]

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج٢: ص ٧٣٥

(٢) القاموس المحيط : عوض

(٣) مغني اللبيب: ١/ ١٧٢

(٤) النحو الوافي: ٢/ ٢٦١

(٥) مغني اللبيب: ١/ ١٩٣

٦– ملازمة كون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع:

خبر (كاد) وأخواتها يلازم كون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع " الحادي عَشَرَ خبر كاد وأخواتها، وقد تقدم في باب المرفوعات أن خبرهن لا يكون إلا فعلاً مضارعاً"[١]

٧– ملازمة المحلى بـ(أل) لصلة أي في النداء:

ما بعد أي وأية في أسلوب النداء يلازمه التعريف بـ(أل)، ويكون مرفوعا على أنه صفة "ويلزمهما –أي وأية– الوصف باسم محلى بأل لازم الرفع"[٢]

ثالثا – الملازمة الصرف تركيبية:

للملازمة الصرف تركيبية ثلاث صور، هي:

الصورة الأولى – ملازمة البنية والباب النحوي:

١– ألفاظ ملازمة لباب الابتداء:

في العربية ألفاظ لا يتغير شكل بنيتها، وتلازم باب الابتداء، ومنها: ما التعجبية، وطوبى، ودر، وأقل "كلمات معينة لم ترد عن العرب إلا مبتدأ، ومنها: ما التعجبية، وكلمة (طوبى)، وكلمة (در)، وكلمة (أقل)، وذلك في نحو: ما أجمل الهواء سحَرا!وما أطيب الرياضة عصراً! طوبى للشهداء! ولله درهم! وأقل رجل ينكر فضلهم."[٣]

وقد يلازم خبر بعضها صورة محددة أيضا، ومن ذلك خبر كلمة (طوبى)، يقول عباس حسن:"من الألفاظ الملازمة للابتداء كلمة: (طُوبَى)، وهذه الكلمة لا يكون خبرها إلا الجار مع مجروره – كما سبق – نحو: طوبى للصّالح."[٤]، ومثلها (در) فخبرها الجار والمجرور كذلك.

٢– ألفاظ ملازمة لباب المفعول المطلق :

---

(١) شرح شذور الذهب: ١/ ٣٨٤

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ : ٣/ ١٨٦.

(٣) النحو الوافي: ٢/ ٢٢.

(٤) النحو الوافي: ١/ ٤٨١

تلازم بعض الألفاظ باب المفعول المطلق، وهي مع ذلك ملازمة التثنية وحذف العامل، ومن ذلك: سعديك، ولبيك، وحنانيك، وحنانيه،وحذاريك، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في عنوان الباب الذي ضمها " باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[1]

وهذه الألفاظ تلازم النصب وعدم التصرف حال الإضافة:" ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة، كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله إلا مضافاً. فحنانيك لا يتصرف كما لا يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك."[2] ويقرر أن لبيك وسعديك مثل حنانيك:" ومثل ذلك: لبيك وسعديك، وسمعنا من العرب من يقول: سبحان الله وحنانيه، كأنه قال: سبحان الله واسترحاماً، كما قال: سبحان الله وريحانه، يريد: واسترزاقه. وأما قولك: لبيك وسعديك فانتصب (هذا) كما انتصب سبحان الله، وهو أيضاً بمنزلة قولك إذا أخبرت: سمعاً وطاعة. إلا أن لبيك لا يتصرف كما أن سبحان الله وعمرك الله وقعدك الله لا يتصرف"[3]

وسبب حذف الفعل نيابة هذه المصادر عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه "وذلك قولك: حنانيك، كأنه قال: تحننا بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه"[4]

ولكن يخرج عن حكم ما سبق كل من: دواليك، وهذاذيك، فقد يعرب أيٌّ منهما حالا، وقد يذكر عامله " ومثله (يقصد مثل: حنانيك) إلا أنه قد يكون حالاً وقع عليه الفعل قول الشاعر، وهو عبد بني الحسحاس:

إذا شُق برد شق بالبرد مثلُه دواليك حتى ليس للبرد لابس

---

(١) الكتاب: ١/٣٤٨

(٢) الكتاب: ١/٣٤٩

(٣) الكتاب: ١/٣٥١

(٤) الكتاب: ١/٣٤٨

أي مداولتك، ومداولة " لك ". وإن شاء كان حالاً. ومثله أيضاً: ضرباً هذاذيك، وطعناً، وخضاً.

ومعنى " تثنية " دواليك أنه فعل من اثنين، لأني إذا داولت فمن كل واحد منا فعل. وكذلك هذاذيك، كأنه يقول: هذا بعد هذ من كل وجه. وإن شاء حمله على أن الفعل وقع هذاً بعد هذ ، فنصبه على الحال."[1]

٣- ألفاظ ملازمة لباب الحال:

رأى سيبويه أن طرا وقاطبة من الألفاظ التي تلازم النصب على الحالية، وعدم التصرف، يقول:" مررت بهم قاطبة ومررت بهم طراً ، أي جميعاً، إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل المصادر بمنزلة العراك، كأنه قال: مررت بهم جميعاً. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به. فصار طراً وقاطبة بمنزلة سبحان الله في بابه، لأنه لا يتصرف كما أن طراً وقاطبة لا يتصرفان، وهما في موضع المصدر، ولا يكونان معرفةً ."[2]، وعلى رأيه سار أغلب النحاة واللغويين "يذكر أكثر اللغويين والنحاة ألفاظا لا تستعمل إلا منصوبة على الحال، ومنها: كافة وقاطبة."[3]

غير أن بعض النحاة أثبت خروج هذين اللفظين عن باب الحال والحالة الإعرابية، أما (كافة) فقد ورد استعملها مجرورةً ومعرفة بـ(أل) والإضافة" غير أن الصبان سجل في باب الحال استعمال (كافة) مجرورة ومضافة في كلام عمر بن الخطاب... وعلى هامش القاموس المحيط، مادة : كف، نص منقول عن شرح القاموس يجيز استعمال هذه الكلمة مقرونة بـ(أل) أو مضافة، وأن رفض هذين الاستعمالين لا مسوغ له."[4]

و(أما) قاطبة فقد ورد استعمالها مفعولا به ومضافة في كلام الجاحظ، وخبرا في كلام يعقوب بن السكيت "أما قاطبة فقد استعملها الجاحظ غير حال أول رسالته التي

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٤٨

(٢) الكتاب: ١/ ٣٧٥

(٣) النحو الوافي: ٢/ ٣٧٩

(٤) النحو الوافي: ٢/ ٣٧٩

موضوعها: (تفضيل النطق على الصمت)... وقد تردد الأدباء في محاكاته، ولكن هذا التردد يزول بما جاء في كتاب (الأمالي للقالي)..."قال يعقوب بن السكيت: يقال قطب، يقطب ، قطوبا، وهو قاطب... إذا جمع بين عينيه، واسم ذلك الموضع: المقطب، ومنه قيل: الناس قاطبةٌ، أي الناس جميع، فقد استعملها خبرا."[1]. ولذا يقرر عباس حسن :"ومن كل ما سبق يتبين أن الكلمتين ليستا ملازمتين للحال."[2]

والبحث يرى صواب رأيه، فالتوسع في استعمال الألفاظ الفصيحة مصدر ثراء للعربية، وتيسير على مستعمليها.

٤– ألفاظ وأبنية ملازمة لباب النداء:

وردت في العربية عدة ألفاظ وأوزان ثابتة البنية، وتلازم باب النداء، ولا تأتي إلا في موقع المنادى، أما الألفاظ فهي: فُلُ ومؤنثه فُلة، ولُؤْمان، وملأم وملأمان، ونَوْمان، وأبت، وأمت، وهن. وأما الأبنية فمنها القياسي، ومنها السماعي، أما القياسي فهي: (فُعَل) و(فَعَالِ)، وأما السماعي فهو (مفعلان). وهذه محاولة لتتبعها:

أ–الألفاظ:

من هذه الألفاظ : فُلُ ومؤنثه فُلة، ولُؤْمان، وملأم وملأمان، ونَوْمان، يقول الأشموني: "وفل بعض ما يختص بالنداء، أي لا يستعمل في غير النداء، ويقال للمؤنثة يا فلة... ولؤمان بالهمزة وضم اللام، وملأم وملأمان، بمعنى عظيم اللؤم، ونومان بفتح النون بمعنى كثير النوم"[3].

ويضيف الرضي توضيحا لما يتصل بهن"ومنه: يا هناه للمنادى غير المصرح باسمه، تقول في التذكير: يا هن ويا هنان، ويا هنون، وفي التأنيث: يا هنت ويا هنتان ويا هنات، وقد يلي أواخرهن ما يلي المندوب، وإن لم تكن مندوبة، تقول: يا هناه بضم الهاء في الأكثر،

(١) النحو الوافي: ٢/ ٣٧٩

(٢) النحو الوافي: ٢/ ٣٧٩

(٣) شرح الأشموني: ٣/ ١٥٨.

وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب، وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا "[1]. وورد في (المعجم الوسيط) : "(الهن) الشيء، وكناية عن الشيء يستقبح ذكره، وكناية عن الرجل، يقال يا هن أقبل. لا يستعمل إلا في النداء "[2]. وإن كان الأشموني يروي أنه قد " أجاز بعضهم القياس عليه"[3].

ويضاف إلى ما سبق لفظا: أبت، وأمت"من الألفاظ ما لا يستعمل إلا منادى، فلا يكون مبتدأ ولا خبرا، ولا اسما لناسخ ولا خبرا له، ولا شيئا آخر غير المنادى، وأشهر هذه الأسماء ما يأتي: أبت وأمت، بشرط وجود تاء التأنيث في آخرهما...[4]

وأصلهما: يا أبي ويا أمي، ثم أبدلت الياء تاء على الأرجح "يطرد فيهما(يا أبي ويا أمي) ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء، ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاء تأنيث، هذا عند البصريين، قالوا: والدليل على أنها بدل منها أنهم لا يجمعون بينهما، وإنما أبدلت تاء التأنيث لأنها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة. والأب والأم مظنتا التفخيم، ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء. وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها. ولو كان الأمر كما قالوا لسمع يا أبتي ويا أمتي أيضا"[5]

– لفظ (اللهم):

ورد عند الرضي وغيره أن لفظ (اللهم) مختص بالنداء، يقول:" ولا يوصف (اللهم) عند سيبويه، كما لا يوصف أخواته، أعني الأسماء المختصة بالنداء، نحو: يا هناه، ويا نومان، ويا ملكعان، وفل."[6]

والحق أنه يستعمل في غير النداء "وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين، أحدهما: أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع ، يقول

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج١، ص٥٢٢، ٥٢٣

(٢) المعجم الوسيط :هنو

(٣) شرح الأشموني: ١٦٠/٣.

(٤) النحو الوافي: ٤ / ٦٨

(٥) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص٤٦٧

(٦) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ص٤٥٨ ، ٤٥٩

لك : أزيد قائم؟ فتقول أنت: اللهم نعم أو اللهم لا. الثاني أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور، كقولك: أنا لا أزورك اللهم إلا أن تدعوني."[1]. ومن ثم فلفظ (اللهم) ليس مما يلازم باب النداء، وإن كان ملازما لبنية ثابتة.

ب– الأبنية:

يلازم عدد من الأبنية الدالة على السبّ باب النداء، وهذه الأبنية بعضها قياسي وبعضها سماعي؛ فالقياسي – على الأرجح – هو: وزن فُعَل في سب المذكر، وفَعَالِ في سب المؤنث، أما وزن مَفْعلان فسماعي " وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء، والغالب فيه السب، ومن الأبنية المختصة بالنداء: كل ما هو على فعل في سب المذكر، وفعال في سب المؤنث، نحو: خبث ولكع، وخباث ولكاع، وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الأمر من الثلاثي، وكذا فعل في مذكرها، ومفعلان سماعي."[2]

وإن كان ابن مالك يرى سماعية (فعل) على عكس ابن عصفور وغيره "واختار ابن عصفور كونه قياسيا، فيقاس عليه ما أشبهه، واختار ابن مالك كونه سماعيا"[3].

ويرى الرضي أن صيغة (فعال) سماعية في باب النداء"الثالث: الصفة المؤنثة، ولم يجئ في صفة المذكر، وجميعها تستعمل من دون الموصوف، وهي، بعد ذلك، على ضربين: إما لازمة للنداء، سماعا، نحو: يا لكاع أي: يا لكعاء، ويا فساق، ويا خباث، أي: يا فاسقة ويا خبيثة."[4]

وإن كان الأرجح أنه قياسي كما سبق بيانه، يقول صاحب (شرح التصريح) "وينقاس فعال هذا الذي هو سب للمؤنث."[5]

الصورة الثانية – ملازمة البنية واستغراق النفي:

---

(١) شرح التصريح: ٢/ ١٨٠

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج١، ص ٥١٠

(٣) شرح التصريح: ٢/ ١٨٠

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج١، ص ٣٢٩

(٥) شرح التصريح: ٢/ ١٨٠

في العربية أسماء لا تستعمل إلا بعد نفي، واستتبع ذلك أن تكون مفردة ونكرة، وهي مع ذلك ملازمة التذكير، ومن ذلك أحد وعريب وديار.

أما عن ملازمتها النفي فيقول الأشموني:"فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي"[1] ويقول عباس حسن :"بخلاف كلمة (أحد) التي همزتها أصلية، فإنها لا تقع إلا بعد نفي... ومن ذلك (عريب) و(ديار)، تقول : ما في البيت أحد، أو عريب، أو ديار. ومعنى الجميع: ما في البيت أحد."[2]

وإن كان الرضي أثبت استعمال (أحد) في سياق الإيجاب "وقد يستعمل – قليلا– (أحد) في الموجب بلا تنييف ولا إضافة استعمال واحد، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[3]، وقد يقال في المدح ونفي المثل: هو أحد الأحدين، وهو إحدى الإحد، جمعوا (إحدى) على (إحد) تشبيها بسدرة وسدر، فمعنى هو إحدى الإحَد: داهية هي إحدى الإحَد."[4]

والحق أن (أحد) يكثر استعماله بعد النفي أو النهي أو الاستفهام أو الشرط، ويلزمه – حينئذ– الإفرادُ والتذكيرُ، وقد يستعمل – كذلك – في الإيجاب لكن بشرط أن يكون إيجابا لا يراد به العموم "ويستعمل أحد وإحدى في غير التنييف – أيضا– مضافتين مطردا، نحو: أحدهم وإحداهن، ولا يستعمل إحدى إلا في التنييف أو مع الإضافة، وأما أحد فيستعمل مطردا لعموم العلماء[5] بعد نفي أو نهي أو استفهام أو شرط، نحو: ما جاءني أحد، ويلزمه الإفراد والتذكير، قال الله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[6]، وتعريفه حينئذ نادر، وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده إن تضمن ضميره، نحو: إنّ أحدا لا

(١) شرح الأشموني : ٤/ ٥٦.

(٢) النحو الوافي: ١/ ٢١٠

(٣) سورة الإخلاص: ١

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج١، ص٥٥٢

(٥) يعني يعم العاقل، وهو يعبر عن العاقل بالعالم.

(٦) سورة الأحزاب: ٣٢

يقول كذا، كما مر في باب الاستثناء، ولا يقع أحد في إيجاب يراد به العموم، فلا يقال: لقيت أحدا إلا زيدا، خلافا للمبرد." [1]

ومن ثم يفهم قول بعض النحاة:"أحد يستعمل في المذكر والمؤنث، قال تعالى:"لستن كأحد من النساء"[2] على أنه يقصد الاستعمال في حالة غير الإضافة أو التنييف، أما في حالة حال الإضافة وحال العدد المركب فيستعمل المؤنث إحدى كما ورد في كلام الرضي السابق.

وأما عن ملازمتها الإفراد فيقول عباس حسن: " وزاد بعضهم شرطًا آخر هو: أن يكون فى تثنيته فائدة، فلا يثنى: (كل) ولا يجمع؛ لعدم الفائدة من ذلك. وكذلك الأسماء التى لا تستعمل إلا بعد نفى عام، وتقتصر فى الاستعمال عليه؛ مثل: أحَد، وعَرِيب، تقول: ما فى الدار أحد، وما رأيتَ عَرِيبًا... (أي: أحدًا)"[3]

وإن كان قد ثبت استعمال الجمع من (أحد) دون عريب وديار، ورد في المقارنة بين (أحد) و(واحد): "والأحد له جمع من لفظه، وهو الأحدون والآحاد، وليس للواحد جمع من لفظه، فلا يقال:واحدون، بل اثنان وثلاثة. والأحد ممتنع الدخول في الضرب والقسمة وفي شيء من الحساب بخلاف الواحد." [4]

أما عن ملازمتها التنكير فيقول صاحب (شرح التصريح): "وما نون من هذه الأسماء النائبة عن الأفعال تنوين تنكير فهو نكرة، وقد التزم ذلك التنكير في: وها وويها كما التزم في تنكير نحو: أحد وعريب ... وديار ...كلاهما مرادف لأحد، وأطلق أحدا، وله استعمالات ... الرابع (من استعمالات: أحد) أن يكون اسما عاما في جميع من يعقل، نحو: ما منكم من أحد، وهو المراد هنا، وهذا ملازم للتنكير غالبا." [5]، ويقول عباس

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج١، ص٥٥١

(٢) شرح التصريح: ١/ ٩٣

(٣) النحو الوافي: ١/ ١٣٣

(٤) شرح التصريح: ١/ ٩٣

(٥) شرح التصريح: ٢/ ٢٠٠

حسن عن عدم تعريفها:"وهي متوغلة في الإبهام، فلا تكون معرفة، ولا تقبل (أل) التي للتعريف."[1]

ويزيد صاحب (شرح التصريح) هذه الثلاثة (أحد وعريب وديار) الملازمة للإفراد والتنكير والتذكير والنفي رابعا، وهو كتيع، يقول:"وكذا نحو: أحد وديار وعريب وكتيع من الأسماء الملازمة للنفي، فإنها نكرات ولا تقبل (أل)."[2]

ومثلها في ذلك –أيضا – كَرَّاب، وأرمِ "وأما أحد وكراب وأرم وكتيع وعريب وما أشبه ذلك فلا يقعن واجبات، ولا حالا، ولا استثناء، ولا يستخرج به نوع من الأنواع فيعمل ما قبله فيه عمل عشرين في الدرهم إذا قلت عشرون درهما، ولكنهن يقعن في النفى مبنيا عليهن ومبنية على غيرهن، فمن ثم تقول: ما في الناس مثله أحد، حملت (أحدا) على مثل ما حملت عليه (مثلا)، وكذلك ما مررت بمثلك."[3]

ويلازم ما لازم أحد ألفاظ أخرى، يعددها الرضي في قوله: " ويستعمل استعمال (أحد) في الاستغراق في غير الموجب ألفاظ، وهي: عريب، وديار، وداري، ودواري، وطوري، وطؤوي، وطاوي، وأرم وأريهم، وكتيع، وكراب، ودعوي، وشقر، وقد تضم شينه، وقد لا يصحب نفيا، ودبي، ودبيج، ووابر، وآبز، بالزاي، وتامور، وتومور، وتومري ونمي"[4]

فكلها تلازم ما تم إقراره إلا ما لفت الرضي إليه، وهو: (شقر).

ويضاف إليها أيضا(وابر)، وقد نصت المعاجم على ملازمته النفي، وأوردته نكرة مذكرا، جاء في (القاموس المحيط) " ما به وابر: أحد"[5]، وفي (اللسان): "وما بالدار وابِرٌ، أي

(١) النحو الوافي: ١/ ٢١٠

(٢) شرح التصريح: ١/ ٩٣

(٣) الكتاب: ٣٠٣/١، والمزهر فى علوم اللغة وأنواعها نواعه: جلال الدين السيوطى، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوى، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بدون تاريخ: ١٥٩/٢، ١٦٠

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج١، ص٥٥٢

(٥) المعجم الوسيط: وبر

ما بها أحد، قال ابن سيده: لا يستعمل إلا في النفي."[1]، ونقله عنه الوسيط: "يقال ما بالدار وابر، أي ما بها أحد، لا يستعمل إلا في النفي."[2]

الصورة الثالثة – ملازمة البنية والإضافة:

الإضافة قد تكون إلى مفرد، وقد تكون إلى جملة.

أولا – ملازمة الإضافة إلى المفرد[3]:

الإضافة إلى المفرد تأتي على ضربين؛ الإضافة لفظا ومعنى، والإضافة معنى فقط. والذي تحدث فيه الملازمة هو المضاف لفظا ومعنى، أما المضاف معنى فقط فلا يلازم الإضافة، إذ قد يأتي غير مضاف لا لفظا ولا تقديرا "أول مقابل آخر، ودون، وأسماء الجهات الست؛ كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت، وهي على التفصيل المذكور في (قبل) و(بعد) من أنها إذا أضيفت لفظا أعربت نصبا على الظرفية أو خفضا بمن، وإذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا أعربت الإعراب المذكور ونونت، وإذا حذفت المضاف إليها؛ فإن نوي لفظه أعربت الإعراب المذكور ولم تنون، وإن نوي معناه بنيت على الضم."[4]

صور الملازمة في المضاف لفظا ومعنى:

أ– الإضافة إلى الاسم الظاهر:

وردت في اللغة عدة ألفاظ تلازم الإضافة إلى الاسم الظاهر، ومنها: أولو، أولات، ذو، ذات، قاب، قصارى، وغيرها.

أما (ذو) فتلازم الإضافة " ضرب لا يقطع عن الإضافة، ولا يضاف إلى مضمر، وهو: (ذو) وحده."[5]. ولا تنفك عن الإضافة؛ لأنها وصلة لما بعدها "إنما لم يقطع؛ لأنه ليس مقصودا لذاته، وإنما هو وصلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة"[6]

---

(١) لسان العرب: وبر

(٢) المعجم الوسيط: وبر

(٣) المقصود بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبه جملة.

(٤) شرح التصريح: ٢/٥١

(٥) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص ٩٤٨

(٦) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص ٩٥٨

ولا تضاف إلا إلى أسماء الأجناس "وذو حالة إفرادها ملازمة للإضافة لغير الياء من أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفات."[1]، وما خالف ذلك فهو نادر "وكلها تضاف للياء إلا ذو، فإنها تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة، وما خالف ذلك فهو نادر."[2]

ب – الإضافة إلى الضمير، وتشمل:

– الإضافة إلى الضمير مطلقا:

وحد: تلازم لفظة (وحد) الإضافة إلى الضمير سواء أكان للخطاب أم للمتكلم أم للغيبة "كلمة وحد ملازمة للإضافة دائما"[3]، وهي تلازم النصب مع الإضافة "وحد منصوب لزوما"[4].

- الإضافة إلى ضمير المخاطب:

لبيك ، وسعديك، ودواليك، وحنانيك، وما شابه: هذه الألفاظ تلازم الإضافة لفظا إلى ضمير المخاطب فحسب " من اللازم للإضافة لفظا ما لا يضاف إلا إلى المضمر، وهو المراد هنا، نحو: وحدك، أي منفردا، ولبيك، أي إقامة على إجابتك بعد إقامة، ودواليك، أي إدالة بعد إدالة، وسعديك، أي إسعادا بعد إسعاد."[5]

ج– الإضافة إلى الاسم الظاهر أو الضمير:

– (كلا وكلتا) يلازمان الإضافة إلى الاسم الظاهر أو الضمير"كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة."[6]، فإن أضيفتا إلى اسم ظاهر أعربتا بالحركات المقدرة، وإن أضيفتا إلى ضمير أعربتا بالحروف " وأما (كلا) فأعرب إعراب المثنى، لشدة شبهه به لفظا، بكون

---

(١) شرح التصريح: ١/ ٦٣

(٢) حاشية الصبان: ١/ ٧٣

(٣) النحو الوافي: ٢/ ٣٧٥، هامش : ٤ و٣/ ٧٦

(٤) النحو الوافي: ٢/ ٢٦١

(٥) شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٢

(٦) حاشية الصبان: ١/ ٧٧

آخره ألفا، ولا ينفك عن الإضافة، حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون، ومعنى بكونه مثنى المعنى، وخص ذلك بحال إضافته إلى المضمر."[1]

– الأسماء الستة تلازم الإضافة لتعرب بالحروف، وهي جميعا تضاف إلى الاسم الظاهر أو الضمير إلا (ذو) "ويشترط لإعراب هذه الأسماء بالحروف في غير (ذو) أن تكون مضافة."[2]

– تلازم كل من (لدن) و(مع) الإضافة "من الأسماء الملازمة للإضافة لدن ومع ."[3]

فأما (لدن) فبنيت لملازمتها الإضافة، إذ بذلك شابهت الحرف في لزوم استعمال واحد " فأما لدن فلابتداء غاية زمان أو مكان، وهي مبنية عند أكثر العرب لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد، وهو الظرفية وابتداء الغاية "[4]

وأما (مع) فلها استعمالان: ظرف وغير ظرف، وهي، حال كونها ظرفاً، تلازم الإضافة "وتستعمل مضافة فتكون ظرفا."[5]

وكذلك كلمة (لَعَمْرُ) التي تفيد القسم، وكلمة (حوالَيْ) ،لا تستعمل أيٌّ منهما إلا مضافة إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير.

ثانيا – ملازمة الإضافة إلى الجملة:

أ –الإضافة إلى الجملة الاسمية المؤكدة بـ(أن):

كلمة (بيد) تلازم الإضافة إلى أنّ وصلتها، وتستعمل منصوبة على الاستثناء، ورد عنها عند ابن هشام: " وهو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها، وله معنيان: أحدهما: غير، إلا أنه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا، بل منصوبا، ولا يقع صفة، ولا استثناء متصلا، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة... والثانى: أن تكون بمعنى من أجل، ومنه الحديث: (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش، واسترضعت في بنى سعد بن بكر). وقال ابن

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٨٦

(٢) شرح التصريح: ١/ ٦٢

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ٦٧

(٤) شرح ابن عقيل: ٢/ ٦٧

(٥) مغني اللبيب : ١/ ٣٦٥

مالك وغيره: إنها هنا بمعنى غير"[1]. وعلى أي من الاتجاهين (من يرى لها معنى واحدا، هو: غير، ومن يرى لها معنيين، هما: غير أو من أجل) فبيد تلازم الإضافة.

ب – الإضافة إلى الجملة الفعلية:

تلازم (إذا) الإضافة للجملة الفعلية "من الملازم للإضافة ما لا يضاف إلا إلى الجملة، وهو حيث وإذ وإذا... وأما (إذا) فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو: آتيك إذا قام زيد، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية، فلا تقول آتيك إذا زيد قائم خلافا لقوم."[2]

وكذلك تلازم الإضافة إلى الجملة الفعلية كلٌّ من كلمة (ريث) ومنها (ريثما)، وكلمة (لمَّا).

ج – الإضافة إلى الجملة الاسمية والفعلية:

تلازم (حيث) الإضافة إلى جملة، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية "من الملازم للإضافة ما لا يضاف إلا إلى الجملة، وهو حيث وإذ وإذا، فأما (حيث) فتضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: اجلس حيث زيد جالس، وإلى الجملة الفعلية، نحو: اجلس حيث جلس زيد أو حيث يجلس زيد، وشذ إضافتها إلى مفرد كقوله:

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا."[3]

وقد أثبت النص السابق أن إضافتها للمفرد شاذة.

أما (إذ) فإنها لا تلازم الإضافة؛ لأن الجملة بعدها قد تحذف، ويعوض عنها بالتنوين" وأما (إذ) فتضاف أيضا إلى الجملة الاسمية، نحو: جئتك إذ زيد قائم، وإلى الجملة الفعلية، نحو: جئتك إذ قام زيد، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضا."[4]

* * *

(١) مغني اللبيب : ١٣٢/١.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٧

(٣) شرح ابن عقيل: ٥٦/٢

(٤) شرح ابن عقيل: ٥٧/٢

المبحث الثاني: الملازمة في الأفعال

للفعل من حيث الملازمة ثلاث حالات؛ الملازمة الصرفية، والملازمة التركيبية، والملازمة الصرف تركيبية.

أولا – الملازمة الصرفية:

من الأفعال ما يلازم حالة صرفية واحدة، ولا ينفك عنها لغيرها، ولهذه الملازمة صور، هي:

١– ملازمة الصيغة:

يتنوع حال الفعل بين التصرف والجمود، فمنه الكامل التصرف، ومنه الناقص التصرف، وقد تلازم بعض الأفعال صيغة صرفية واحدة، فتسمى جامدة.

فالتصرف: هو أن لا يلازم الفعل صورة واحدة رغم اختلاف سياقاته اللغوية، وهو نوعان:

– تام التصرف: يأتي منه الماضي والمضارع والأمر.

– ناقص التصرف: ينقص منه أحد تصرفات التام.

يقول الشيخ الحملاوي عن المتصرف هو: "ما لا يلازم صورة واحدة ، وهو إما أن يكون تام التصرف، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع والأمر كنصر ودحرج، أو ناقصه، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط كزال يزال . . ."[1]

وليس الناقص التصرف محصورا فيما يأتي منه الماضي والمضارع فحسب، كما ذهب الشيخ الحملاوي، وإنما يشمل كل فعل نقص تصرفا واحدا من ثلاثة صيغ: الماضي، والمضارع، والأمر؛ فالذي يأتي منه المضارع والأمر ناقص التصرف؛ كالفعل يدع الذي أمره دع، والفعل يذر الذي أمره ذر؛ إذ أميت ماض كل منهما، فلم يعد مستخدما، يقول الصبان: "اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان: كنعم وبئس، أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره، وإن دل على ما ذكر،

(١) شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، ط١، مكتبة الآداب، ٢٠٠٥م : ٤٨

كيدع ويذر، فإنه استغنى عن ماضيهما بماضي (ترك)."[1] فسمى الصبان – رحمه الله – عدم مجيء الأمر من (يدع ويذر) عدم تصرف.

والجمود: هو ملازمة اللفظة حالة صرفية واحدة، لا تتغير مهما تغيرت سياقاتها اللغوية"الأفعال الجامدة هي التي لم تختلف أبنيتها لاختلاف الأزمنة"[2].

وملازمة الفعل الجمود له صور، ذهب الشيخ الحملاوي – طيب الله ثراه – إلى أنه لا يخرج عن ملازمة المضي، أو ملازمة الأمرية "إما أن يكون ملازما للمضي كليس من أخوات كان، وكرب من أفعال المقاربة، وعسى وحرى واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق من أفعال الشروع، ونعم وحبذا في المدح، وبئس وساء في الذم، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، على خلاف في بعضها. وإما أن يكون ملازما للأمرية كهب وتعلم، ولا ثالث لهما.[3]

وسيثبت البحث أن للجمود صورة ثالثة، يلازم فيها الفعل المضارعة، ولا ينفك عنها. ومن ثم فقد تلازم بعض الأفعال حالة صرفية واحدة، ومن ذلك:

أ – ملازمة المضي:

قد لازم المضي عددٌ من الأفعال توزعت على عدد من الأبواب النحوية، وهي:

(١) (ليس) و(دام) من أخوات (كان):

يرى النحاة أن الفعل (ليس) يلازم صيغة المضي اتفاقا. أما الفعل (دام) فيلازمها على الصحيح "قسم لا يتصرف بحال، وهو ليس باتفاق، ودام على الصحيح."[4]

(٢) بعض أفعال المقاربة والرجاء والشروع:

كل أفعال المقاربة والرجاء والشروع ملازمة للمُضيّ إلا كاد وأوشك وطفق وكرب، وإن كان ابن مالك قد نصَّ على أن أوشك وكاد فقط يستعمل لهما مضارع دون باقي أخواتهما؛ فإنها تلازم المضيَّ:

---

(١) حاشية الصبان: ٣/ ٢١

(٢) شرح التصريح: ٢/ ٣٥٤

(٣) شذا العرف: ٤٨، ويضاف إليهما: عِمْ، وبه تصبح ثلاثة.

(٤) حاشية الصبان: ١/ ٢٣٠. وذهب الصبان إلى أن الصواب في دام أنها متصرفة، وأقر رأي من رأى لها مضارعا وأمرا واسم فاعل، وأثبت لها مصدرا "بل الصحيح عندي أن لها مصدرا أيضا." (حاشية الصبان: ١/ ٢٣٠).

واستعملوا مضارعا لأوشك وكاد لا غير

ولم ير الأشموني غير رأي ابن مالك، يقول وهو يفسر قوله السابق" أي دون غيرهما من أفعال الباب، فإنه ملازم لصيغة المضي."[1]

ولكن صاحب (شرح التصريح) زاد على كاد وأوشك فعلين آخرين، وهما: طفق وكرب، يقول:"وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهو كاد ...وأوشك ... وطفق ... وكرب."[2]. ومن ثم فأخوات كاد جميعا تلازم المضيَّ إلا أربعة، وهي: كاد وأوشك وطفق وكرب.

(٣) خلا ، وحاشا، وعدا حال كونها أفعالا :

– خلا:

اختلف في مجيء (خلا) فعلا، والأرجح أنها تستعمل حرفا كثيرا، وتستعمل فعلا قليلا، وهي حال كونها فعلا تكون ملازمة لصيغة المضيّ" ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة إلا، لكنها تجر المستثنى، وذهب الجرمى والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمر والشيبانى إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا."[3]

وفي حال كونها فعلا فهي جامدة ملازمة لصيغة المضي.

– عدا :

(عدا) إما أن تُحمل على أنها حرف أو على أنها فعل، وإذا كانت فعلا فإنها فعل جامد، يقول شارح التصريح عن كل من (خلا وعدا) "فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما موقع إلا."[4]

---

(١) حاشية الصبان: ١/ ٢٦٤

(٢) شرح التصريح: ١/ ٢٠٧، ٢٠٨

(٣) مغني اللبيب: ١/ ١٦٥

(٤) شرح التصريح: ١/ ٣٦٤

– حاشا :

حاشا، تأتي حرفا أو فعلا، وحال كونها فعلا فهي ملازمة صيغة المضي "(حاشا) إذا كانت فعلا للاستثناء فإنها تقع موقع(إلا) ، وتؤدي معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف (عدا)، (خلا) ،(ليس)، (لا يكون)"[١].

(٤) الفعل (وهب) :

الفعل (وهب) بمعنى (صير) من أخوات ظن ، ولا يستعمل بمعنى صير إلا إذا كان في صيغة الماضي "قوله: ووهب، وهو بهذا المعنى لازم المضي."[٢]

(٥) (نعم) و(بئس) من أفعال المدح والذم:

تلازم كل من نعم وبئس صيغة المضي "وسبب عدم تصرفهما (نعم وبئس) لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة."[٣]

ويُلحق بنعم وبئس الفعل (ساء) المفيد الذم "يكون له ما لهما (نعم وبئس) من عدم التصرف."[٤]، وكذلك الفعل (حسُن) المفيد المدح، وهو عكس (ساء) من حيث المعنى، كما أن (نعم) عكس (بئس).

(٦) (حبّ) في أسلوبي: حبذا ولا حبذا :

يلازم الفعل (حبّ) في أسلوبي: حبذا ولا حبذا المضي، وقد اختُلف في كون (حبذا) جملة فعلية أو اسمية[٥]، والأرجح أنها جملة فعلية "والصحيح أن (حب) فعل يقصد به المحبة والمدح، وجعل فاعله (ذا) ليدل على الحضور في القلب."[٦]، و(حب) فعل ملازم للمضي؛ لأنه ينشئ مدحا، ولا يدل على حدث متجدد فيتطلب تصرفاً، وإنما يلزم تعبيراً واحدا، يفيد فيه المدح أو الذم "هي غير محتاجة إلى التصرف للزومها أسلوبا واحدا في

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٣٠٩

(٢) حاشية الصبان: ٢/ ٢٥

(٣) حاشية الصبان: ١/ ٢٧.

(٤) حاشية الصبان: ١/ ٣٨ ، ٣٩.

(٥) شرح التصريح: ٢/ ٩٩، ١٠٠

(٦) حاشية الصبان: ١/ ٤٠.

التعبير ؛ لأنها لا تدل على الحدث المتطلب للزمان حتى تحتاج إلى التصرف بحسب الأزمنة؛ فمعنى المدح والذم لا يختلف باختلاف الزمان." [١]

وكذلك تلازم المضيَّ صيغةُ (ما أفعله) في أسلوب التعجب "فالأول وهو ما أفعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة المضي." [٢]

(٧) الأفعال التي تتصل بها (ما) الكافة:

الفعل (قلَّ) يُستعمل على وجهين؛ الأول منهما – وهو الأكثر – إفادة النفي ، وفيها يكون بمعنى (ما) النافية ، نحو : قل طالب يهمل الواجب؛ أي : ما طالب يهمل الواجب. والثاني – وهو الأقل – إفادة إثبات الشيء القليل، وهي في أي من المعنيين ملازمة للمضي" قال أبوعلي: قلما، يكون بمعنى النفي الصرف، نحو: قلما سرت حتى أدخلها، بالنصب لا غير، ولو كان للإثبات لجاز الرفع، كما يجيء في نواصب الفعل. قال: ويجيء بمعنى إثبات الشيء القليل كقوله:

قلما عرس حتى هجته بالتباشير من الصبح الأول

والأغلب الأول." [٣]

وحمله البعض على (قل) قد تخلع عنه الدلالة على التقليل ليصير دالا على النفي "(قلما) خلع عنه معنى التقليل، وصير بمعنى (ما) النافية." [٤].

ويلازم صيغة المضي أيضا عدد من الأفعال حال اتصالها بما الكافة، ومنها: كثرما، وطالما، وشدَّما ، وعزَّما، وهي في ذلك مثلها مثل قلما، ورد في (مغني اللبيب) عن (ما) الكافة وما تكفه عن العمل:"والكافة ثلاثة أنواع، أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال." [٥]

---

(١) جامع الدروس العربية : ٧٤

(٢) شرح التصريح: ٢/ ٩٠

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ٢، ص ٧٣٩

(٤) شرح التصريح: ١/ ١٨٥

(٥) مغني اللبيب: ١/ ٣٣٦– ٣٣٧

ب– ملازمة المضارعة:

وردت في العربية أفعال تلازم صيغة المضارع، ولا تستعمل في غيرها، ومن ذلك:

(١) ملازمة الفعل (يكون) في أسلوب الاستثناء:

الفعل (يكون) في تركيب: (لا يكون) في أسلوب الاستثناء يلازم صيغة المضارع، ولا يستعمل في غيرها " ولا يستعمل موضع (لا يكون) غيره، نحو: ما كان، ولم يكن، ونحو ذلك."[١]

(٢) ملازمة الفعل (يَهِيطُ):

أورد ابن القطاع أن الفعل (يَهِيطُ: يصيح ويضج) يلازم صيغة المضارع " وما زال (يَهيط) مرة ويَميط أخرى، لا ماضي ليهيط، والهِياط الصياحُ منه"[٢]. وقد وافقه (لسان العرب)، إذ لم يورد له ماضيا ولا أمرا، وإن كان ذكر له المصدر مع المضارع " ما زالَ مُنذ اليوم يَهِيطُ هَيْطاً، وما زال في هَيْطٍ ومَيْطٍ."[٣]

(٣) ملازمة الفعل (يسْوى):

الفعل (يسوى) يلازم صيغة المضارعة " الفعل (يسوى) فعل مضارع جامد، بمعنى: يساوي، وعده في الجوامد ابن الحاج."[٤]، وعند الخليل لا يأتي منه الماضي:" فأما يَسْوَى فإنها نادرة لا يقال منه سَوِي ولا سَوَى."[٥]. وقيل هي لغة أهل الحجاز، وأنها رويت عن الشافعي"الفراء: يقال لا يُساوي الثوبُ وغيرُه كذا وكذا، ولَمْ يعْرفْ يَسْوى. وقال الليث: يَسْوى نادرة، ولا يقال منه سَوِيَ ولا سَوى، كما أنَّ نَكْراءَ جاءَت نادرةً ولا يقال لِذَكَرِها

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج٢: ص ٧٣٥

(٢)كتاب الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م: ٣ / ٣٦٦

(٣) اللسان: هيط

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. محمد أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٧م: ٣ / ١٤

(٥) العين: ٧/ ٣٢٦

أَنْكَرُ، ويقولون نَكِرَ، ولا يقولون يَنْكَرُ. قال الأزهري وقولُ الفراء صحيحٌ. وقولهم لا يَسْوى أحسِبُه لغة أهلِ الحجاز، وقد رُوِيَ عن الشافعي."[1]

(٤) ملازمة الفعل (ينبغي):

الفعل (ينبغي) يلازم صيغة المضارع، وذهب ابن مالك في (تسهيل الفوائد) إلى القول: "بجموده ، وأنه لا ماضي له"[2]

وقد أثبت الخليل استعمال الماضي"تقول: لا ينبغي لك أن تفعل كذا، وما انبغى لك، في الماضي."[3]، وتابعه الزجاج " الزجاج: يقال انْبَغَى لفلان أن يفعل كذا، أي صَلَحَ له أن يفعل كذا."[4]، وكذلك أبو حيان في (ارتشاف الضرب)[5]. وذكر ابن عقيل في (شرح التسهيل) ذهاب غيره إلى تصرفه كابن فارس في المجمل.[6]

والحق أنه من النادر استعمال صيغة الماضي من هذا الفعل[7]، ويُستعاض عنها في الإيجاب بكان ينبغي، وفي النفي بما كان ينبغي " وندر استعمال غير المضارع من هذه المادة. وإذا أريد الماضي قيل: كان ينبغي، وما كان ينبغي."[8]

ج – ملازمة الأمرية:

وردت في العربية ألفاظ تلازم صيغة الأمر، ولا تستعمل في غيرها، ومن ذلك:

(١) ملازمة الفعل (تَعَلَّمْ) :

الفعل تعلم إذا كان بمعنى : اعلم، فهو من أفعال اليقين، ويلازم صيغة الأمر" ولا يُتصرف في (تعلم) بمعنى: اعلم، فإذا قيل لك: تعلم أن الأمر كذا، فلا تقول: تعلمت، بل:

---

(١) لسان العرب: سوي

(٢) انظر : التسهيل : ص ١٤٧

(٣) العين : ٨ / ٤٥٣

(٤) لسان العرب: بغي

(٥) ارتشاف الضرب: ٣ / ١٤

(٦) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٢٤٨

(٧) ورد في كتاب (الخصائص) لابن جني استخدام الماض (انبغى) في قوله:" ومن زعم أن الكاف في (ذلك) اسم انبغى له أن يقول : ذلك نفسِك."٢/١٨٥

(٨) العجم الوسيط: بغي

علمت، وإن كان (درى) بمعنى (ختل)، وتعلم من: تعلمت الشيء؛ أي تكلفت علمه، فليسا من هذا الباب"[1]. ومن ثم فشرط كونه مما ينصب مفعولين كباقي أخوات ظنّ هو أن يكون :"تعلم بمعنى: اعلم"[2]، وهو فعل ملازم الأمرية "فالفعل تعلم بمعنى اعلم فعل أمر جامد، لا ماضي له، ولا مضارع، ولا مصدر، ولا شيء من المشتقات."[3]

(٢) ملازمة الفعل (هبْ):

الفعل (هبْ) إذا كان بمعنى : افترض أو ظُنَّ كان من أفعال الرجحان، من أخوات (ظن)، ويلازم صيغة الأمر "وهب بلفظ الأمر بمعنى ظن."[4].

(٣) ملازمة الفعل (عِمْ):

يلازم الفعل (عِمْ) صيغة الأمر، ولا يستعمل منه غيرها"الفعل (عِمْ) يلازم صيغة الأمر، يقولون : عِم صباحا"[5]. وحاول البعض البحث عن أصلها "وقولهم : عِمْ صباحا كلمة تحية، كأنه محذوف من نَعِمَ ينعِمُ بالكسر، كما يقال من أكل يأكل حذف منه الألف والنون تخفيفا "[6]

(٤) ملازمة الفعل (تعال):

الفعل (تعال) مرهون جموده بدلالته على الأمر بالإقبال" تَعالَ؛ أي اعل، ولا يُستَعْمَلُ في غير الأمر."[7]، فهو خاص بالنداء "وقالوا في الندا: تعال؛ أي اعل، ولا يستعمل في غير

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج٢/ ٩٨٤

(٢) حاشية الصبان: ٢/ ٢٤. فإن كان " تعلَّمْ " من " تعلَّمَ " الدال على المعرفة فهو متصرف ، وينصب مفعولا واحدا فقط، نحو : تعلَّمَ ، يتعلَّمُ ، تعلَّمْ . تقول : تعلمت درسا من الماضي.

(٣) النحو الوافي: ٢/ ١٩

(٤) حاشية الصبان: ٢/ ٢٤. أما فعل الأمر (هَبْ) المشتق من الفعل (هاب) من الهيبة ؛ فليس مقصودا هنا؛ لأن (هاب) متصرف، تقول : هاب ، يهاب، هبْ ، وكذلك ليس الأمر من (وهب) بمعنى الهبة؛ لأن وهب متصرف، تقول : وهب ، يهب، هبْ.

(٥) الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة: ١٥٩

(٦) مختار الصحاح: ١/ ٦٨٨

(٧) اللسان مادة : علو

الأمر."[1]. وقد ماتت باقي مشتقاته "فتقول : تعال يا رجلُ وتعاليا وتعالَوْا، وأماتوا هذا الفعل سوى النّداء."[2]

(٥) ملازمة الفعل (هات):

يلازم الفعل (هات) صيغة الأمر ؛ لأن العرب قد أماتت كل شيء من فعلها غير الأمر "(هات) يقال : اشتقاقه من (هاتَى يُهاتِي)، الهاءُ فيه أصليّة، ويُقال: بل الهاءُ في مَوْضع قطعِ الأَلِفَ من آتَى يُؤاتي، ولكن العربَ أماتوا كلَّ شيءٍ من فِعْلِها إلا (هاتِ) في الأَمْر."[3] . وإن كان الزمخشري أعده من أسماء الأفعال.[4].

(٦) ملازمة الفعل في صيغة التعجب (أفعل به):

الفعل في صيغة التعجب (أفعل به) يلازم الجمود والأمر" والثاني، وهو أفعل به، نظير هب بمعنى اعتقد وتعلّم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة الصيغة الأمر."[5]

وصيغة التعجب القياسية أفعل به تلازم صيغة واحدة ساكنة الآخر، رغم الخلاف حول كون هذه الصيغة أمراً لفظا وخبرا معنى"لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر"[6]، أم أنها أمر لفظا ومعنى "لفظه ومعناه الأمر حقيقة."[7]

د – ملازمة بعض الأفعال للبناء للمجهول:

وردت في اللغة أفعال مبنية للمجهول، وقد اختلف الرأي حولها؛ فذهب البعض إلى أنها ملازمة للبناء للمجهول، ولا يستعمل منها المبني للمعلوم "يرى أكثر النحاة أن المراد هو عدم استعمالها في معانيها السالفة مبنية للمعلوم؛ تقول: شُدهت من الأمر، بالبناء

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ١/ ٣٢٩

(٢) العين: ٢/ ٢٤٧

(٣) العين: ٤/ ٨٠

(٤) المفصل في صنعة الإعراب: ١٩٢/١

(٥) شرح التصريح: ٢/ ٩٠

(٦) شرح التصريح: ٢/ ٨٧

(٧) شرح التصريح: ٢/ ٨٧

للمجهول، ولا يصح عند هؤلاء شَدهني الأمرُ بالبناء للفاعل؛ لاعتمادهم على ما جاء في كتاب: (فصيح ثعلب) ونحوه من التصريح القاطع بأنها لا تبنى للمعلوم."[1]

في حين يرى فريق آخر أنها ليست ملازمة للبناء للمجهول، وإنما منها ما يستعمل مبنيا للمعلوم "وأنكر بعض المحققين – كابن بري – ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين والنحاة، وحجة ابن بري في الإنكار أن ثعلبا ومن معه لم يعلموا ما سجله ابن درستويه ورده، ونصه:"عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول، ولم يقولوا إنه إذا سمي فاعله جاز بغير ضم. وهذا غلط منهم؛ لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يسمَّ فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل، ولم نخص بذلك بعضها دون بعض. وقد بينا ذلك بعلته وقياسه؛ فيجوز: عُنيت بأمرك، وعَناني أمرك – وشُغلت بأمرك، وشَغلني أمرك – وشُدهت بأمرك، وشَدهني أمرك."[2]

ويعلق عباس حسن على رأي ابن بري بقوله:"ورأيه هو السديد الذي تؤيده النصوص الصحيحة."[3]

وقد رأى باحث أن الأفعال التي قيل عنها إنها ملازمة للبناء للمجهول، قد ورد لأكثر من ٧٠ % منها المبني للمعلوم في كتب اللغة، ويمكن أن يجاز استعمال البناء للمعلوم للباقي بناء على أحد أمرين، هما:العلم بالفاعل الذي قام بهذا الفعل، واعتمادا على مبدأ جواز استكمال مادة لغوية وردت عن العرب منقوصةَ الاستعمال، وهو المبدأ الذي طرحه ابن درستويه قديما، وأقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة حديثا.

وعددُ الأفعال التي وردت في ذلك – حسب إحصاء هذا الباحث – هي: " مائة وخمسة وعشرين، منها ثمانية وثلاثون لم ترد فيما رجعت إليه من معاجم وكتب الأفعال مبنية للمعلوم."[4]. وعن طريق حساب النسبة المئوية "أثبت البحث ورود المبني

---

(١) النحو الوافي: ٢/ ١٠٩

(٢) النحو الوافي: ٢/ ١٠٩

(٣) النحو الوافي: ٢/ ١٠٩

(٤) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول، د.جمال عبدالناصر عبدالعظيم، مجلة كلية دار العلوم، ع ٣٤، ٢٠٠٥م:ص ٣٤٣

للمعلوم منها في المعاجم وكتب الأفعال وغير ذلك في أكثر من ٧٠ % منها، والباقي أجاز استعمال المبني للمعلوم منها بناء على العلم بالفاعل، وبناء على رأي ابن درستويه ومن وافقه، وبناء على قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، باستكمال مادة لغوية لم ترد عن العرب."[١]

فمما أُجيز استعمال المبني للمعلوم منه اعتمادا على مبدأ (العلم بالفاعل):

الفعل (سُقِطَ)، يقال : سُقِطَ في يده "زعم بعض اللغويين والنحاة ، ومنهم الزجاجي، أن (سُقط) في هذا المعنى لا يتصرف."[٢]

ولكن هذا الباحث يرى أنه رأي غير دقيق؛ إذ إن هذا الفعل ورد في قراءة مبنيا للمعلوم، ومن ثم ذُكر له فاعل "هذا الرأي غير دقيق لأن الآية السابقة قرئت بالبناء للمعلوم (ولما سقط في أيديهم)؛ أي سقط الندم في أيديهم. وبهذا لا يكون الفعل ملازما للبناء للمجهول في هذا المعنى كما زعم بعضهم."[٣]

ومما أُجيز استعمال المبني للمعلوم منه اعتمادا على مبدأ (استكمال مادة لغوية وردت عن العرب منقوصةَ الاستعمال) الفعل (أغمي علي):

فهذا الفعل وارد بصيغة البناء للمجهول؛ فهل يجوز استعمال صيغة البناء للمعلوم؟

يقرر هذا الباحث أنه :" يجوز استعمال المبني للمعلوم من أغمي؛ لأن الفاعل معلوم، وهو الله تعالى؛ فيجوز أن نقول: أغمى الله عليه، وكذلك الفعل غُشي يجوز أن نقول: غشى الله عليه، وأيضا بناء على قرار المجمع اللغوي المصري[٤] باستكمال مادة لغوية لم ترد كاملة عن العرب."[٥]

---

(١) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول: ص ٣٤٣

(٢) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول: ص ٣٠٠، ويرى الشمسان ملازمته للبناء للمجهول" يقال : سُقِطَ في يده، وأُسْقِط في يده، أي : ندم. ويقال إنه بمعنى ارتبك". (الفعل في القرآن الكريم : تعديه ولزومه، أبو أوس إبراهيم الشمسان ط١، جامعة الكويت ١٩٨٦م: ص ٥٧٣)

(٣) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول: ص ٣٠٠

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية: ٣ / ٢١١

(٥) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول: ص ٣٠٤

والذي أميل إليه أن بعض هذه الأفعال التي يقال إنها ملازمة للبناء للمجهول لا تخرج عن هذه الملازمة، أما غيرها فلا يلازم البناء للمجهول، وإنما تختلف حاله بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم "هذا الباب على ضربين؛ فمنه ما لا يستعمل إلا على تلك الصيغة كـ (عنيت بحاجتك، ونفست المرأة)، ومنه ما يكون على هذه الصيغة أغلب، وقد يستعمل بصيغة ما سمي فاعله، ك(زهيت علينا)، فإن ابن السكيت حكى زهوت."[1]

وقد نص بعض النحاة – بحق – على أن بعض الأفعال يلازم البناء للمجهول دوماً، وذلك عند اشتراطهم "ألا يكون الفعل مبنيا للمفعول تحويلا أو تأصيلا"[2] للتعجب منه قياسيا. وقد علق الشيخ خالد الأزهري على كلمة (تأصيلا) بقوله:"مراده بالتأصيل عدم استعماله مبنيا للفاعل"[3]، بل قد نص البعض على جواز التعجب من الملازم للبناء للمجهول الذي على صيغة (فُعِل)"وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما لصيغة فُعِل بضم أوله وكسر ثانيه، نحو: عُنيت بحاجتك، وزُهي علينا بمعنى تكبر."[4]

ومما سبق يتضح أن فريقا من النحاة يؤكد على مبدأ ملازمة بعض الأفعال للبناء للمجهول؛ بقطع النظر عن أيها هو كذلك.

فالفعل (أُولع بكذا) – مثلا – من الممكن أن نقول إنه ملازم للبناء للمجهول؛ لأن المبني للمعلوم منه غير متصور، وينبو عنه الذوق اللغوي "أولع بكذا بالواو واللام والعين المهملة مبني للمجهول أغري به"[5]. في حين أن الفعل (بهت) قد يبنى للمجهول، كما في

---

(١) الأفعال الملازمة للمجهُول بين النحويين واللغويين: ٨٦

(٢) شرح التصريح: ٩٢/٢

(٣) شرح التصريح: ٩٢/٢

(٤) شرح التصريح: ٩٢/٢

(٥) إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، لمحمد علي بن علان الصديقي تحقيق : إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠١م: ١٣

قوله تعالى: " فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ"[1]، وقد يبنى للمعلوم، وقد أورد لها ابن جني قراءة بالبناء للمعلوم " قرأه السميفع (فبَهَت الذي كفر) بفتح الباء والهاء، أي: فبهت إبراهيم الكافر"[2]

ومما سبق يتضح مجانبة الصواب للحكم بأن هذه الأفعال تلازم البناء للمجهول جميعا، كما أن التوفيق لم يكن حليف من رأى أنها ليست ملازمة للبناء للمجهول مطلقا،بدعوى أن بعضها ورد منه المبني للمعلوم، وأنه من الجائز أن نوجد مبنيا للمعلوم لما لم يرد؛ اعتمادا على على دعوة ابن درستويه وما أقره مجمع اللغة العربية القاهري من جواز استكمال مادة لغوية لم ترد عن العرب.

ثانيا– الملازمة التركيبية:

تلازم بعض الأفعال أحوالا تركيبية في الجملة العربية، ومن ذلك:

١– ملازمة النقص:

تلازم بعض الأفعال النقص، فتكتفي في جملتها برفع اسمها ونصب خبرها، ولا تتجاوز ذلك إلى طلب فاعل أو مفعول، ومن ذلك:

أ– ملازمة بعض أخوات (كان) النقص:

تستعمل كان وأخواتها جميعا تامة وناقصة إلا ثلاثة منها تلازم النقص، ولاتتعداه إلى التمام، وهي: فتئ وزال وليس "جميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة إلا ثلاثة أفعال ؛ فإنها ألزمت النقص، ولم تستعمل تامة أصلا، وهي فتئ وزال وليس، وما أوهم خلاف ذلك يؤول." [3]

ب – ملازمة بعض أخوات (كاد) النقص:

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٨

(٢) المحتسب: لابن جنى: تحقيق الأستاذ على النجدى ناصف والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية:١٩٩٤م: ٣/ ٥٩ ، والأفعال الملازمة للمجهُول بين النحويين واللغويين:٨١

(٣) شرح التصريح: ١/ ١٩١

أما (كاد) وأخواتها فإنها على العكس من (كان) وأخواتها؛ إذ إنها جميعا تلازم النقص إلا ثلاثة منها، وهي: عسى واخلولق وأوشك؛ فيجوز فيها التمام والنقصان "وتختص عسى واخلولق وأوشك من بين أفعال هذا الباب بجواز إسنادهن إلى أن يفعل، حال كون أن يفعل مستغنى به عن الخبر، فتكون تامة."[1]

٢- ملازمة النفي:

تلازم بعض الأفعال الناقصة النفي، وهو شروط عملها عمل (كاد)، وهذه الأفعال هي: زال وفتئ وبرح وانفك "ما يتصرف تصرفا ناقصا، وهو زال وأخواتها الثلاثة : فتئ وبرح وانفك؛ فإنها لا يستعمل منها أمر؛ لأن من شرط عملها النفي، وهو لا يدخل الأمر."[2]

ولملازمة حرف النفي لها أصبح كأنه مركب معها، وصار كبعض حروفها، ومن ثمّ لم يجز أن يأتي الخبر متوسطا بين حرف النفي وأخت كاد " وأما توسط الخبر بين (ما) النافية والفعل، في هذه الأفعال، فلم يجوزه أحد منهم؛ لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، فلا يجوز: ما قائما زال زيد، كما جاز: ما قائما كان زيد، اتفاقا."[3]

ولهذه الملازمة أصبح حرف النفي مركبا مع هذه الأفعال؛ لإفادة الثبوت، ومن ثم لا يتجوَّز معها في توسط شيء بينها وبين أداة النفي حتى إن كان مما يُتوسع معه كالظرف أو شبهه " ويلزمها النفي، إن كانت ماضية فبما ولم وبلا في الدعاء، وإن كانت مضارعة فبما ولا ولن، والأولى ألا يفصل بين لا وما وبينها بظرف أو شبهه، وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال، نحو: لا اليوم جئتني ولا أمس؛ وذلك لتركب حرف النفي معها لإفادة الثبوت."[4]

وقد رأى ابن مالك أن الفعل (عاج بمعنى انتفع) ملازم للنفي ماضيا ومضارعا، يقول عن أحد شروط ما تصاغ منه صيغتا التعجب "أن يكون الفعل مثبتا؛ فلا يبنيان من فعل

---

(١) شرح التصريح: ١/ ١٩١

(٢) شرح التصريح: ٢/ ١٢٦، ١٢٧

(٣) شرح الرضي على الكافية:القسم الثاني، مج ٢، ص ١٠٤٩

(٤) شرح الرضي على الكافية:القسم الثاني، مج ٢، ص ١٠٤٢

منفي سواء كان ملازما للنفي، نحو: ما عاج بالدواء، أي ما انتفع به، ومضارعه يعيج ملازم للنفي أيضا."[1]، ولكن اعترض عليه بعض النحاة بما ورد عن أبي علي القالي في نوادره ، أنه أثبت استعمال هذا الفعل في سياق الإيجاب "واعترض بأنه قد جاء في الإثبات، قال أبوعلي القالي في نوادره أنشد ثعلب عن ابن الأعرابي:

ولم أر شيا بعد ليلى ألذه ولا مشربا أروى به فأعيج"[2]

٣ – ملازمة الحذف:

قد يكون الفعل ملازما الحذف، ولا يجوز أن يذكر في التركيب النحوي؛ وذلك إذا كان المفعول المطلق نائبا عن فعله "وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل أو المهمل؛ فيمتنع ذكره معه ."[3]

ويلازم فعلُ المصدر المثنى المنصوب الحذف؛ لأن المصدر نائب عن فعله " وذلك قولك: حنانيك، كأنه قال: تحننا بعد تحنن؛ كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه"[4]

ثالثا– الملازمة الصرف تركيبية:

بعض الأفعال تكون ملازمة صرفيا فيؤدي ذلك إلى الملازمة التركيبية، ومن ذلك:

١– ملازمة الرتبة:

الفعل – على اختلاف أنواعه من حيث التصرف والجمود – قد يفرض على تراكيب جملته ملازمة رتبة ما، ومن ذلك:

أ– الفعل غير المتصرف:

الفعل الملازم حالة صرفية واحدة تلازم معمولاته في جملته رتبة ثابتة ، فالفعل (ليس) يمنع تقديم خبره عليه لعدم تصرفه في نفسه، وملازمته صيغة الماضي، وما لا

---

(١) شرح التصريح: ٩٢/٢

(٢) شرح التصريح: ٩٢/٢

(٣) شرح التصريح: ١٩١/١

(٤) الكتاب: ٣٤٨/١ ، وقد أنشأ سيبويه بابا لذلك ، وعنوانه :" باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره"(الكتاب: ٣٤٨/١)

يتصرف في نفسه لا يُتصرف في معمولاته "منع أن يسبق الخبر ليس اصطفى؛ أي اختير، وهو رأي الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي علي في الحلبيات وأكثر المتأخرين؛ لضعفها بعدم التصرف، وشبهها بما النافية"[1].

وإن كان ابن عقيل أورد إجازة البعض لتقدم معمول خبر ليس عليها، وأعدّ جواز تقديم الخبر أولى "اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين – ومنهم المصنف – إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز، فتقول: قائما ليس زيد، واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها، كقوله تعالى:" أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ"[2]، وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أن " يَوْمَ يَأْتِيهِمْ " معمول الخبر الذي هو " مصروفا "، وقد تقدم على " ليس "، قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل."[3]

والمشبهات بليس – أيضا – لا يتقدم عليها معمول خبرها إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور"لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور؛ لأن هذه الأحرف ضعيفة العمل، فلا تقوى على أن يتصرف معها"[4].

والفعل (عسى) لا يتقدم خبره عليه، وإنما يلازم التأخر، وقد مَنَعَ تقديم خبرها عليها عدمُ تصرفها "فإن عسى لا يتقدم خبرها إجماعًا لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها"[5].

وصيغتا التعجب القياسيتين لا يتقدم على أيٍّ منهما معمولها، وهو الحال؛ لأنها فعل جامد"تتأخر الحال عن عاملها وجوبا في ست مسائل، وهي : أن يكون العامل فعلا

---

(١) شرح الأشموني: ١/ ٢٣٤

(٢) سورة هود : ٨

(٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٨

(٤) حاشية الصبان: ١/ ٢٤٩

(٥) شرح الأشموني : ١/ ٢٣٥

جامداً، نحو: ما أحسنه مقبلا، فمقبلا حال من الهاء، وهي واجبة التأخير عن عاملها، لكونه فعلاً جامداً لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه..."[1]. ويقول الرضي عن معمول صيغتي التعجب "ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير."[2]

والأمر كذلك مع (أفعل) التفضيل، فلا يتقدم عليه معموله "وذلك لأن أفعل عامل غير متصرف في نفسه، فلم يكن له أن يتصرف في معموله بالتقديم كسائر العوامل غير المتصرفة"[3].

والتمييز يلازم التأخر عن عامله سواء كان اسما أو فعلا جامدا ؛ لأن ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله "لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما جامدا كرطل زيتاً، أو فعلا جامدا، نحو: ما أحسنه رجلا؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه."[4]

ب- ما في معنى غير المتصرف:

وما كان في معنى غير المتصرف بنيةً يكون غير متصرف في معمولاته تركيبياً، ولذلك "أجمعوا على منع التقديم في نحو: كفى بزيد رجلاً؛ لأن كفى، وإن كان فعلا متصرفًا، إلا أنه في معنى غير المتصرف، وهو فعل التعجب؛ لأن معناه: ما أكفاه رجلاً "[5].

والصفة المشبهة لا يتقدم عليها منصوبها بعكس اسم الفاعل الذي تعمل بشروطه نفسها؛ لأنها "فرع اسم الفاعل في العمل."[6]، ولأن شبهها للفعل ضعيف "وكذا الصفة المشبهة، لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل "[7]؛ فإن ورد ما يفهم منه تقدم السببي عليها؛ لانشغال الصفة المشبهة بنصب سببيه وجب رفع السببي المتقدم "وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه

---

(١) شرح التصريح: ٣٨٢/١، ٤٠٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية:القسم الثاني ، مج٢، ص ١٠٩٣

(٣) شرح التصريح: ١٠٣/٢.

(٤) شرح التصريح: ٤٠٠/١.

(٥) شرح الأشموني: ٢٠٢/٢

(٦) شرح التصريح: ٨٢/٢.

(٧) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص٦٥٤ والمفصل: ٥٦/٢

بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة في نحو: زيد أبوه حسن وجهه، فلا يجوز نصب (الأب) بصفة محذوفة معتمدة على زيد، تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب (وجهه)؛ لأن الصفة لا تعمل في متقدم، وما لا يعمل لا يفسر عاملا؛ فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثانٍ."[1]

ج- العامل المعنوي:

العامل المعنوي هو الجامد المتضمن معنى المشتق " العامل المعنوي إذا كان غير ظرف، فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه، وهو كل جامد ضمن معنى المشتق، كليت، ولعل، ونحو: ما شأنك، وحرف النداء، وأسماء الإشارة، وحرف التشبيه، والتنبيه، والمنسوب، نحو: تميمي، ونحو: مثلك وغيرك، وأسماء الأفعال...[2]

العامل المعنوي غير الظرف لا يتقدم معموله عليه؛ لأنه جامد، وإن كان مضمَّناً معنى المشتق؛ إذ الفعل غير المتصرف لا يتقدم معموله عليه، فكيف بهذه الألفاظ التي هي جامدة – أصلا – وشبهها بالفعل ضعيف "العامل المعنوي إذا كان غير ظرف، فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه... كل ذلك لضعف مشابهة الفعل، لعدم موافقتها له في التركيب، وإذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف، حتى لا يتقدم عليه معموله، كما في فعل التعجب فلا يقال: راكبا ما أحسن زيدا. فما ظنك بمثل هذه الجوامد؟"[3]

فاسم الإشارة (المتضمن معنى الفعل) لا يتقدم معموله عليه؛ لعدم تصرفه. وقد عدد النحاة حالات وجوب تأخر الحال عن عاملها، ومنها "أو يكون العامل لفظًا مضمنًا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة، نحو:" فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً"[4] ؛ فخاوية حال من بيوتهم، والعامل فيه اسم الإشارة، وهو تلك، وفيها معنى الفعل، وهو أشير، دون حروفه."[5]

* * *

(١) شرح التصريح: ٢/ ٨٢، ٨٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص٦٥٤ والمفصل: ٢/ ٥٦

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص٦٥٤ والمفصل: ٢/ ٥٦

(٤) سورة النمل : ٥٢

(٥) شرح التصريح: ١/ ٣٨٢، ٣٨٣

المبحث الثالث : الملازمة في الحروف

أولا – الملازمة الصرفية:

تلازم بعض الحروف الاتصال ببعض الصيغ الصرفية، ومن ذلك :

– ملازمة (أل):

تلازم (أل) الزائدة بعض الأعلام والظروف والأسماء الموصولة:

أ– ملازمة (أل) للفظ الجلالة (الله) :

تلازم (أل) للفظ الجلالة (الله)" لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام إلا لفظة (الله)، قيل إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام: لزومها للكملة، فلا يقال (لاه) إلا نادرا... وكونها بدلا من همزة (إله) "[1]

ب– ملازمة (أل) الأعلام:

تأتي (أل) ملازمة للزيادة في بداية بعض الأعلام لإفادة النقل أو الارتجال أو الغلبة، يقول في (المغني) عن (أل) الزائدة :" الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهى نوعان: لازمة وغير لازمة؛ فالأولى كالتى في الأسماء الموصولة، على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالواقعة في الأعلام، بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى، أو لارتجالها كالسموأل، أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة، والنجم للثريا."[2]

ج– ملازمة (أل) الأسماء الموصولة:

بعض الأسماء الموصولة تلازمها (أل) الزائدة، ولا تنفك عنها، مثل: الذي، والتي، ومثناهما، والذين ومؤنثه، يقول صاحب (شرح التصريح) عن (أل) الزائدة: "أو كالتي في موصول، وهو الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع؛ فـ(أل) في جميع هذه الأمثلة زائدة لا مُعرفة."[3]

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٤٥٤، ٤٥٥

(٢) مغني اللبيب : ١/ ٦٢

(٣) شرح التصريح : ١/ ١٥١

د- ملازمة (أل) للظروف:

تأتي (أل) ملازمة الزيادة في بداية بعض الظروف، مثل: (الآن)، ولا تنفك عنها، يقول صاحب (شرح التصريح) عن زيادة (أل) في (الآن):"فإنه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الإشارة الذي كان يستحق الوضع، قاله ابن مالك. وقال الفارسي: لتضمنه حرف التعريف، و(أل) فيه زائدة."[1] . ويبين الرضي ملازمة زيادتها فيقول:" وأما اللام الظاهرة فزائدة، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، و(الآن) لم يسمع مجردا عنها"[2]

يقول عباس حسن عن الحالات الثلاث السابقة: " و(أل الزائدة) نوعان- كلاهما حرف- نوع تكون فيه زائدة لازمة، وهى التى تقترن باسمٍ معرفة، ولا تفارقه بعد اقترانها به ، ومن هذا اقترانها ببعض الأعلام منذ استعماله علمًا؛ فلم يوجد خاليًا منها منذ علميته... ولا تفارقه بعد ذلك مطلقًا، برغم زيادتها، كبعض أعلام مسموعة عن العرب لم يستعملوها – فيما يقال – بغير (أل)، مثل: السموأل، اليَسَعِ، واللاتِ، والعُزَّى. وكبعض الظروف المبدوءة بأل، مثل: (الآن) للزمن الحاضر، وبعض أسماء الموصولات المصدرة بها، كالتي، والذي، والذين."[3]

ثانيا- الملازمة التركيبية:

تلازم بعض الحروف تركيبيا، ومن ذلك:

١- ملازمة الصدارة:

في العربية بعض الحروف تلازم الصدارة في جملتها، ولا تنفك عنها، ومن ذلك:

أ- الهمزة وهل من حروف الاستفهام:

تلازم كل من همزة الاستفهام وهل الصدارة في جملتهما" حرفا الاستفهام: الهمزة وهل، لهما صدر الكلام، تقول: أزيد قائم، وأقام زيد، وكذا هل، والهمزة أعم تصرفا."[4]

---

(١) شرح التصريح : ١/ ١٥١

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ١، ص ٤٨٣

(٣) النحو الوافي: ١/ ٤٢٩، ٤٣٠

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ٢، ص ١٣٩١

ب – حروف الشرط:

تلازم حروف الشرط الصدارة في جملتها، لذا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها على الأرجح"ومن الواجب تصدرها: حروف الشرط، نحو: زيد إن ضربته يضربك، وزيد لو ضربته ضربك، وكذا: زيد إن قام اضربه، لأنه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط، كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه. وأما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط، نحو: زيدا إن قام اضرب، وأما معمول الشرط فأجازه الكسائي دون الفراء، نحو: زيدا إن تضرب يضربك."[1]

ج – بعض حروف النفي:

تلازم كل من (ما) و (إنْ) من حروف النفي الصدارة ، يقول الرضي عما له الصدارة"وكذا ما وإن من جملة حروف النفي، نحو: زيد ما ضربته."[2]

د – حروف العرض والتحضيض:

تلازم حروف العرض والتحضيض والتمني الصدارة في جملتها، يقول الرضي عما له الصدارة " وكذا العرض، نحو: زيد ألا تضربه، وحرف التحضيض نحو: زيد هلا ضربته أو ألا أو لولا أو لوما، وكذا ألا للتمني، نحو: هند ألا رجل يضربها."[3]

٢ – ملازمة اللام لـ(إن) المخففة:

تلازم اللام الفارقة (إنْ) المخففة من (إنَّ) الثقيلة، حتى لا تلتبس بـ(إنْ) النافية، سواء أُهملت نتيجة التخفيف أو كان معمولها مما تقدر عليه الحركات"ويلزمها اللام مع التخفيف، سواء أعملت أو أهملت، أما مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية، وأما مع الإعمال فللطرد، وهو خلاف مذهب سيبويه، وسائر النحاة، فإنهم قالوا: المعملة لا يلزمها اللام، لحصول الفرق بالعمل، وقال ابن مالك، وهو حسن: يلزمها اللام إن خيف التباسها بالنافية، فعلى قوله، تلزم اللام إن كان الاسم مبنيا أو معربا مقصورا، وأما إن دخلت على

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٤ ، ٥٢٥

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٣ ، ٥٢٤

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٣ ، ٥٢٤

الأفعال: لزمت اللام، وقولهم: أما إن جزاك الله خيرا، لم تدخل فيه اللام؛ لأن الدعاء لا تدخله (إن) النافية." [1]

٣– ملازمة نون الوقاية:

يلازم حرف نون الوقاية بعض الأسماء والأفعال والحروف وأسماء الأفعال.

أ– ملازمة الأسماء:

مختلف في ملازمة النون لبعض الأسماء؛ فالفصيح في (لدن) إثبات النون، ويقل حذفها مع (قد وقط)؛ فتلحق " قبل المضاف إليها لدن أو قد أو قط إلا في القليل من الكلام."[2] وإن كان سيبويه يرى ملازمتها لـ(قد وقط) في النثر، قال سيبويه:" وقد جاء في الشعر: قطِي وقَدي. فأما الكلام فلابدّ فيه من النون." [3]

ب– ملازمة الأفعال:

نون الوقاية تلازم الفعل الماضي المتصل بياء المتكلم المنتصبة، ولا تنفك عنه،سواء كان متصرفا أو جامداً "تلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة: أحدها: الفعل، متصرفا كان، نحو: (أكرمني)، أو جامدا، نحو: (عساني، وقاموا ما خلاني وما عداني وحاشاني) إن قدرت فعلا."[4]

أما الفعل المضارع فتلازمه نون الوقاية إذا لم يكن فعلا من الأفعال الخمسة، يقول الرضي:"تلزم هذه النون جميع أمثلة الماضي، وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب، والذي فيه نون الإعراب من المضارع: الأمثلة الخمسة: يفعلان وتفعلان، ويفعلون وتفعلون، وتفعلين، فتلزم النون غير هذه الأمثلة."[5]

وتلازم نون الوقاية – كذلك – الفعل الأمر إذا اتصل بياء المتكلم المنتصبة.

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ٢، ص ١٢٨٢

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٣٩٧

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٧١

(٤) مغني اللبيب : ٢/ ٣٩٧

(٥) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ١، ١٦٢

وكذلك تلازم نون الوقاية أفعل التعجب على الصحيح" واختلف في أفعل في التعجب هل تلزمه نون الوقاية أم لا ؟ فتقول ما أفقرني إلى عفو الله! وما أفقري إلى عفو الله! عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم "[1] والكوفيون هم من يجيز ألا تلازم نون الوقاية أفعل التعجب، وقد أُنكر عليهم ذلك "وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب: إسقاط النون، نحو: ما أقربي منك وما أحسني وما أجملي، قال السيرافي: لست أدري: عن العرب حكوا ذلك، أم قاسوه على مذهبهم في: ما أفعل زيدا، لأنه اسم عندهم في الأصل "[2]

ج – ملازمة الحروف:

تلازم نون الوقاية نوعين من الحروف، هما:

(١) حروف النصب، وهي لا تلازمها دوما، ولكن يجوز اقترانها بها أو يغلب أو يقل " الثالث: الحرف نحو " إننى "، وهى جائزة الحذف مع إن وأن ولكن وكأن، وغالبة الحذف مع لعل، وقليلته مع ليت."[3]

(٢) حروف الجرّ، وتلازم نون الوقاية حرفين منها، وهما: (من) و(عن) الجارين لياء المتكلم "وتلحق – أيضا – قبل الياء المخفوضة بمن وعن إلا في الضرورة."[4]

د – ملازمة أسماء الأفعال:

تلازم نون الوقاية أسماء الأفعال التي على وزن (فعالِ) إذا اتصلت بها الياء ؛ فالنوع الثاني الذي تلحقه نون الوقاية عند ابن هشام هو " اسم الفعل، نحو: " دراكنى " و " تراكنى " و " عليكنى "، بمعنى: أدركني واتركني والزمنى."[5]

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ١، ص ١٦٢

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ١، ص ١٦٢

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٣٩٧

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٣٩٧

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٣٩٧

المبحث الرابع: أسباب ظاهرة الملازمة

الملازمة تحققت في جميع أقسام الكلام العربي، ولعل أسبابا مختلفة تقف وراء ذلك، ومنها:

أولا– أسباب الملازمة الصرفية:

يتسبب في ملازمة اللفظ حالا صرفية واحدة أمور، منها:

١– السماع عن العرب:

قد يرد اللفظ عن العرب ملازما صيغة صرفية ما، ولا يستعمل منه غيرها، ومن ذلك: ملازمة (أل) لبعض الأسماء الموصولة، وبعض الأعلام، فـ(أل) الزائدة " نوعان: لازمة وغير لازمة، فالأولى كالتي في الأسماء الموصولة، على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالواقعة في الأعلام، بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى، أو لارتجالها كالسموأل، أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة، والنجم للثريا."[١]

ويلمح الرضي لهذا المبدأ في تفسير ملازمة (أل) لكلمة (الآن)، يقول:" وأما اللام الظاهرة فزائدة، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، و(الآن) لم يسمع مجردا عنها"[٢]

٢– موت مشتقات اللفظ:

قد تعتري ظاهرة الموت اللغوي بعض الألفاظ، ومن ثم لا يستعمل منها إلا صيغة واحدة أو عدد قليل من الصيغ، ومن ذلك المصدر (هياط) الذي أميت فعله، وأصبح لا فعل له، ومن ثم فهو ملازم المصدرية" وقد أُميت فعل الهياط."[٣]

ويقول أحد اللغويين المعاصرين عن ظاهرة موت الألفاظ:" فأسماء الأفعال التى بين أيدينا ليست سوى بقية من الأفعال على حالها الساذجة الأولى، قدر لها البقاء لأسباب

---

(١) مغني اللبيب: ١/ ٦٢

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ١، ص ٤٨٣

(٣) لسان العرب: هيط.

تهيأت لها ولم تتهيأ لإخوة لها، فأفلتت هى ناجية من الأحداث، ومضت تعبر إلينا الأجيال والقرون. أما أخواتها فقد تقطعت بها الأسباب، فتخلفت، وأدركها الفناء، كما أدرك ولا يزال يدرك كثيرا من شئون الحياة."[1]

٣- كون الصفة خاصة بجنس دون آخر:

المفردة التي تختص بمجال لغوي معين قد تكون ملازمة بنيةً، فكلمة (بغيّ) تلازم الصيغة المذكرة، لأنها صفة خاصة بالإناث، ولا يكون البغاء من الرجال"ولا يقال رجل بَغيّ."[2]، ومن ثم لا تلحقها التاء؛ لعدم الحاجة إليها.

٤- عدم دلالة الفعل على الحدث أو الزمان:

إذا لم يدل الفعل على الحدث أو الزمان، ودل على إنشاء معنى آخر، كان ملازمة لصيغة واحدة، ومن ذلك كل من الفعلين (نعم، وبئس)؛ فكل منهما ينشئ معنى هو المدح أو الذم، ولم يعودا يرتبطان بالزمن أو الحدث، ولذلك حُكم على كل منهما بالجمود "وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي، وصارتا للإنشاء."[3]

٥- الاستغناء:

إذا استغني عن استعمال مشتق بمشتق آخر أكثر منه شيوعاً؛ مات المشتق الذي استغني عنه، وقد يتحول مكمله في الاشتقاق إلى غير متصرف؛ ولذلك حُكم على (يدع ويذر) بالجمود.

ومن ذلك شيوع استعمال الفعل الماضي (ترك)؛ مما جعل الذوق اللغوي العام يجنح إليه مهملا استعمال كل من الفعل (ودع) والفعل (وذر)، يقول الصبان: "اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان:

---

(١) رأي في اسم الفعل، على النجدى ناصف، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع٢٣، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م: ٣ / ٢٣

(٢) لسان العرب: بغي

(٣) شرح التصريح: ٢/ ٩٤

كنعم وبئس، أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره، وإن دل على ما ذكر، كيدع ويذر، فإنه استغنى عن ماضيهما بماضي (ترك)."[1]

٦- اجتماع الحالتين السابقتين معاً:

إذا اجتمعت الحالتان السابقتان تحول اللفظ إلى غير متصرف، ولذلك حُكم على فعل التعجب بالجمود، فهو لا يدل على حدث، ولا على زمان، واستغني عن تصرفه بتصرف غيره.

يقول الصبان عما سبق: "اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان: كنعم وبئس، أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره، وإن دل على ما ذكر، كيدع ويذر، فإنه استغنى عن ماضيهما بماضي (ترك). وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين"[2].

٧- تضمن معنى الحرف:

إذا تضمن الفعل معنى الحرف كان غير متصرف، ولذلك حكم بجمود صيغتي التعجب القياسيتين لتضمنهما معنى حرف تعجب كان يستحق أن تخصصه اللغة للتعجب"وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع."[3]

٨- مشابهة الحرف في العمل:

إذا شابه الفعل الحرف في العمل كان غير متصرف، ولذلك حُكم بجمود (ليس) "ما لا يتصرف بحال، وهو (ليس) باتفاق، لأنها وضعت وضع الحرف في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها."[4]

٩- شغل موقع الحرف:

إذا وقع الفعل موقع الحرف صار جامدا مثله، ولذلك حُكم بجمود كل من (خلا وعدا)، فهما "فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما موقع (إلا)، لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدا، كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا."[5]

---

(١) حاشية الصبان: ٣/ ٢١
(٢) حاشية الصبان: ٣/ ٢١
(٣) شرح التصريح: ٢/ ٩٠
(٤) شرح التصريح: ١/ ١٨٦
(٥) شرح التصريح: ١/ ٣٦٤

ثانيا – أسباب الملازمة التركيبية:

للملازمة التركيبية عدد من الأسباب، منها:

١– الملازمة الصرفية:

قد يلازم اللفظ رتبة معينة لأن عامله غير متصرف، وغير المتصرف بنية لا يُتصرف معه تركيبيا؛ فالعامل "الجامد لا يتصرف في نفسه؛ فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه."[١]

٢– خوف اللبس:

إذا خيف اللبس لازم اللفظ – تركيبيا – رتبة معينة في الجملة العربية "وينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة"[٢].

٣– الاحتكام إلى الأصالة والفرعية:

تلازم بعض الوظائف النحوية رتبة معينة مراعاة لمبدأ الأصالة والفرعية؛ ففي الجمل التي بها أفعال تنصب أكثر من مفعول به يراعى الترتيب بين المفعولات على أساس أن ما هو أصل يتقدم ما هو فرع "لبعض المفاعيل الأصالة في التقديم على بعض آخر، وأصالة المفعول إما بكونه مبتدأ في الأصل والآخر خبر كما في باب (ظن)، أو بكونه فاعلا في المعنى والآخر مفعول معنى كما في باب (أعطى)، أو بكونه مسرحًا ـ أي مطلقًا لم يتقيد بجار لفظًا أو تقديرًا والآخر مقيد بحرف جر لفظًا أو تقديرًا ـ كما في باب اختار، فيتقدم كل من المبتدأ في الأصل، والفاعل معنى، والمسرح على غيره"[٣]

---

(١) شرح التصريح: ١/ ٤٠٠.

(٢) شرح التصريح: ١/ ٢٩٢.

ولوجوب تقديم الفاعل على المفعول به حالات، هي:

– أن يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول به اسما ظاهرا، نحو: أتقنت العمل.

– أن يكون كل منهما ضميرا متصلا ولا حصر في أحدهما، نحو: عاونتك كما عاونتني.

– أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر، نحو: إنما يفيد الدواء المريض، أو ما أفاد الدواء إلا المريض. (النحو الوافي: ٢/ ١٧٧)

(٣) شرح التصريح: ١/ ٣١٣، والظواهر اللغوية فى التراث النحوى، على أبو المكارم، القاهرة الحديثة الطباعة، ط ١، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م : ٢٦٣

٤- الافتقار اللغوي:

الاسم الموصول - مختصا كان أو مشتركا - يلازم الصلة؛ لأنه يفتقر إلى أن تكسبه التعريف "وتفتقر كل الموصولات الاسمية - مختصة كانت أو مشتركة - إلى صلة تتصل بها؛ لأنها نواقص، لا يتم معناها إلا بصلة متأخرة عنها لزوما؛ لأن الصلة من كمال الموصول، ومُنزلة مَنزلة جزئه المتأخر."[١]

٥- جريان التركيب مجرى المثل:

في أسلوبي: حبذا ولا حبذا لازم الفاعلُ (ذا) الإفراد والتذكير؛ لأن الأسلوب جرى مجرى المثل " ألا ترى أنك تقول للمؤنّث حبّذا، ولا تقول حبّذة؛ لأنه صار مع (حبّ) على ما ذكرتُ لك، وصار المذكّر هو اللازم لأنه كالمثَل."[٢]

ويقول ابن عقيل :" ولا تغير (ذا) لتغير المخصوص، بل يلزم الإفراد والتذكير؛ وذلك لأنها أشبهت المثل، والمثل لا يغير؛ فكما تقول الصيف ضيعت اللبن للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ - تقول حبذا زيد وحبذا هند والزيدان والهندان والزيدون والهندات، فلا تخرج (ذا) عن الإفراد والتذكير."[٣]

* * *

(١) شرح التصريح: ١/ ١٤٠

(٢) الكتاب : ١/ ١٢٨

(٣) شرح ابن عقيل : ٢/ ١٧١

المبحث الخامس : الآثار المترتبة على ظاهرة الملازمة

الملازمة الصرفية والتركيبية لأقسام الكلام العربي لها بعض الآثار، منها:

أولا – آثار الملازمة الصرفية:

الملازمة الصرفية للاسم والفعل والحرف لها بعض الآثار، منها:

١– ملازمة الرتبة:

الملازمة الصرفية تؤدي إلى عدم التصرف التركيبي، ومن ثم يلازم اللفظ رتبة ثابتة؛ فالعامل غير المتصرف يلازم معموله رتبته في التراكيب النحوية، ولا يجوز تقديمه أو تأخيره، سواء كان ذلك لجموده "الجامد لا يتصرف في نفسه؛ فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه."(١)، أو كان في معنى غير المتصرف، مثل: كفى"أجمعوا على منع التقديم في نحو: كفى بزيد رجلاً؛ لأن كفى، وإن كان فعلا متصرفًا، إلا أنه في معنى غير المتصرف، وهو فعل التعجب؛ لأن معناه: ما أكفاه رجلاً "(٢)، أو كان عاملا معنويا غير ظرف؛ فإنه لا يتقدم معموله عليه لأنه جامد، وإن كان مضمَّناً معنى المشتق؛ إذ الفعل غير المتصرف لا يتقدم معموله عليه، فكيف بهذه الألفاظ التي هي جامدة – أصلا – وشبهها بالفعل ضعيف "العامل المعنوي إذا كان غير ظرف؛ فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه... كل ذلك لضعف مشابهة الفعل، لعدم موافقتها له في التركيب، وإذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف، حتى لا يتقدم عليه معموله، كما في فعل التعجب، فلا يقال: راكبا ما أحسن زيدا، فما ظنك بمثل هذه الجوامد؟"(٣)

٢– التخفف من شروط العمل:

يتخفف من شروط العمل مع كل من : (ليس وخلا وعدا)؛ فتقع كل منها مع باقي جملتها حالا رغم أنها لم تسبق بـ(قد) ،كما هو الشرط في الجملة الماضوية، وذلك لأنها جوامد ملازمة لحالة صرفية واحدة "ولم تقترن بقد في : ليس وخلا وعدا مع أن ذلك

---

(١) شرح التصريح: ٤٠٠/١.

(٢) شرح الأشموني: ٢٠٢/٢

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص٦٥٤ والمفصل: ٥٦/٢

واجب في الحال إذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء، أو يقال محل ذلك الأفعال المتصرفة"[1]

٣- عدم شغل بعض الوظائف التركيبية:

ليس لكل من صيغتي التعجب وأفعل التفضيل مصدر؛ لأنها جوامد، ومن ثم لم يؤت لها بمفعول مطلق "ولا يؤتي لفعلي التعجب، ولا لأفعل التفضيل بمفعول مطلق، خلافا لمن أجاز ذلك؛ لأنها لجمودها صارت كنعم وبئس، مما لا مصدر له".[2]

ولملازمة كل من :أحد وديار وعريب النفي لا يخبر عنها "فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي"[3]

و(حيث) – نظرًا لجمودها – لا تأتي إلا في وظيفة نحوية واحدة، وهي الظرفية؛ ولذلك اعترض أبو حيان على إعرابها مفعولا به لفعل مقدر يدل عليه أفعل التفضيل في قوله تعالى: "اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ"[4]، وقال إنه: "ضرب من التصرف، وحيث لا تتصرف"[5].

ثانيا – آثار الملازمة التركيبية:

يترتب على الملازمة التركيبية للاسم والفعل والحرف بعض الآثار، منها:

١- تغيُّر الصفات التركيبية:

الملازمة قد تغير الصفات التركيبية؛ ولذلك قد يحذف الفاعل – على رأي بعض النحاة – لملازمته الجر في بعض التراكيب، ومن ذلك حذفه بعد (أبصر) في قوله تعالى:" أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ"[6]، وذلك لوجود دليل عليه، وهو ذكر (بهم) بعد (أسمع)"وإنما حذف للدليل مع كونه فاعلا، لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة

(١) حاشية الصبان: ٢/ ١٦٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية:القسم الثاني ، مج٢، ص ١٠٩٣

(٣) شرح الأشموني : ٤/ ٥٦.

(٤) سورة الأنعام: ١٢٤

(٥) حاشية الصبان: ٣/ ٥٦

(٦) سورة مريم: ٣٨

ذهبوا إلى أنه لم يحذف، ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء، كما في قولك: زيد كفى به كاتبا زيد كفى كاتبا. ورده ابن مالك."[1]

٢- تحول المتلازمين إلى شبه كلمة واحدة:

قد يلازم اللفظ لفظا آخر حتى يصيرا كأنهما مركب واحد، ومن ذلك تلازم (حب) و(ذا) في أسلوبي المدح والذم، فصارتا كالكلمة الواحدة " وزعم الخليل - رحمه الله - أن حبّذا بمنزلة: حبّ الشيء، ولكن (ذا) و(حبّ) بمنزلة كلمة واحدة، نحو: لولا."[2]، وقد بلغ الاتصال بينهما مبلغه، حتى حدث بينهما اتصال كتابي: (حبذا).

* * *

(١) شرح التصريح: ٢/ ٨٩

(٢) الكتاب: ١/ ١٢٨

الخاتمة

تستطيع هذه الخاتمة أن تدون أهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج كلية في الآتي:

- أنتج هذا البحث صورة واضحة عن تحقق ظاهرة الملازمة في أقسام الكلام العربي؛ إذ جمع مادة وفيرة تتحقق فيها هذه الظاهرة، وصنفها حسب أقسام الكلام العربي: أسماء، وأفعالا، وحروفا، وقسم المادة داخل كل قسم إلى: الملازمة الصرفية، والملازمة التركيبية، والملازمة الصرف تركيبية، حسب ما تسمح به مادة الدراسة، ثم بين أسباب هذه الملازمة، وآثارها على التراكيب العربية.
- تعدّ ظاهرة الملازمة شهادة تفوق وجدارة للفكر اللغوي العربي؛ إذ كشفت عن أن النحاة واللغويين العرب لم يغفلوا – مطلقا– جانب المستوى الاستعمالي للألفاظ في التقعيد اللغوي؛ بل راعوه، وحظي بخصوصية النظر والتقعيد، وهم في ذلك سلف لمن ينادي به – حديثا – في الغرب أو الشرق.
- ظهر الفكر اللغوي العربي متسقا في تناوله هذا المستوى من النصوص اللغوية على اختلاف الأبواب النحوية الواردة فيها؛ فالرؤية واحدة ومطردة في التعامل مع الملازم من الأسماء أو الأفعال أو الحروف.
- ظاهرة الملازمة تقدم تفسيرا لبعض الظواهر اللغوية الأخرى؛ كغياب بعض الصيغ، والخروج على الرتبة الحرة، والذكر، والحذف، والصدارة، وغير ذلك.
- ظاهرة الملازمة وقعت في جميع أقسام الكلام العربي، وقد شملت:

– السمات الصرفية؛ كالتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والجمود والاشتقاق.

– الصيغ الصرفية؛ كالمضي، والمضارعة، والأمر، والمبني للمجهول، والمصدرية.

– المواقع النحوية؛ كالابتداء ، والخبر، والفاعل، والمفعول.

– الحالات النحوية؛ كالصدارة، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والرفع والنصب والجرّ، والنفي والإثبات، والتمام والنقص، والإضافة.

– الأبواب النحوية؛ كالابتداء، والمفعول المطلق، والنداء.

- استنتج البحث مجموعة من الأسباب وقفت وراء حدوث ظاهرة الملازمة بكل صورها.
- وقعت كل من الملازمة الصرفية والملازمة التركيبية في الأسماء والأفعال والحروف، ولكن الملازمة الصرف تركيبية لم تقع إلا في الأسماء والأفعال دون الحروف.
- الملازمة في الأسماء أكثر منها في الأفعال والحروف، وهي في الأفعال أكثر منها في الحروف؛ ولعل هذا يرجع إلى تنوع سمات الأسماء عن الأفعال والحروف؛ فالتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع من سمات الأسماء دون غيرها، وإن اشتركت مع الأفعال في التذكير والتأنيث دون الحروف؛ فهما في الأسماء أشيع.
- أثبت البحث أن للملازمة آثارا متنوعة على التراكيب العربية؛ تبدأ من تغير الشكل الكتابي كما حدث في (حبذا)؛ حيث اتصل المتلازمان كتابةً بعد الملازمة تركيبياً، وتصل إلى تغير الصفات التركيبية؛ حيث جاز حذف الفاعل أحيانا، وبين الدرجتين آثار أخرى.

وقد كان لهذا البحث نتائج أخرى جزئية، مدونة بمواضعها منه.

والحمد لله ربّ العالمين.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

- إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، لمحمد علي بن علان الصديقي، تحقيق : إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠١م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسى، تحقيق د. محمد أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٧م.
- الأشباه والنظائر :لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- الأفعال الملازمة للبناء للمجهول، د.جمال عبدالناصر عبدالعظيم، مجلة كلية دار العلوم، ع ٣٤، ٢٠٠٥م.
- بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز: للفيروزابادي، تحقيق الأستاذ عبد الحليم الطحاوى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٢م.
- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،ط٨، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الجنى الدانى فى حروف المعانى: الحسن بن القاسم المرادى، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- حاشية الصبان على (شرح الأشموني): محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- حاشية يس على (شرح التصريح): للشيخ يس بن زين الدين العليمى، مطبعة الحلبى، القاهرة، بدون تاريخ.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق الأستاذ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- رأى فى اسم الفعل، لعلي النجدى ناصف، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع ٨، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م
- السمات النحوية للعربية، د. محمد عبدالعزيز الرفاعي، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥م .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائى الأندلسى المعروف بابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوى المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح التصريح: للشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٢٥هـ.
- شرح الرضي على الكافية: للرضى الاستراباذي، تحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ود. يحيى بشير المصري ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب: للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصارى المصرى، توزيع دار الأنصار، ط ١٥، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل، توزيع دار صعب، بدون تاريخ.
- شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش، مكتبة المتنبى، القاهرة ، بدون تاريخ.
- الظواهر اللغوية فى التراث النحوى: د.على أبو المكارم، القاهرة الحديثة الطباعة، ط ١، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م.
- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروز ابادى، دار الحديث، بدون تاريخ.
- الفعل في القرآن الكريم : تعديه ولزومه ، أبو أوس إبراهيم الشمسان ط١، جامعة الكويت ١٩٨٦م.
- الكتاب:(سيبويه) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى للطبع والنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- كتاب الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل: جار الله الزمخشرى، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرزاق المهدى، مؤسسة التاريخ العربى، بيروت ، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط١، بدون تاريخ.
- ما لا محل له من الإعراب في التفكير النحوي، د. مدحت يوسف السبع، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة المنيا، ع: ٦٩، ٢٠٠٩م.

- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطى، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوى، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بدون تاريخ.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط ٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة سنة ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق : د.علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- الموقعية في النحو العربي: دراسة سياقية، د. حسين رفعت حسين، عالم الكتب، بدون تاريخ.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط١١، بدون تاريخ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ .

* * *